

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبتين

- بديار فاطمة

- رحمان شيماء

تحت عنوان:

انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي

دراسة حالة بالمديرية الولائية للضرائب برج بوعريرج

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. بوديسة محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د. غزي محمد العربي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بلعيد وردة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، الحمد لله عزوجل الذي يسر لنا طريق العلم ووقفنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، الحمد لله حبا وشكرا وإمتنانا الذي بفضلته ما نحن اليوم ننظر إلى حلما طال إنتظاره وقد أصبح واقعا ونفتخر به

بعد شكر المولى عزوجل على فضله ونعمه التي من بها علينا نتقدم بخالص الشكر والإحترام والإمتنان إلى:

أستاذنا الفاضل المشرف "عزي محمد العربي" على ما قدمه لنا من توجيه ونصائح في إنجاز وإثراء هذه
المذكرة

ونوجه شكرنا وتقديرنا أيضا إلى موظفي قطاع الضرائب لولاية برج بوعريريج الذين قدموا لنا يدي العون والمساهمة اللازمة وخاصة دلالة حبيبة وقادري نور الحاجة لاتمام هذا العمل

وكل الشكر والعرفان لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة الأساتذة "حميدي أحمد سعيد" و "دحدوح نبيل" وجامعة مسيلة وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام أعضاء اللجنة الموقرة للإطلاع وتقييم عملنا المتواضع مما ساعد في إثرائه

الشكر والعرفان خاص إلى زميلتي في العمل

المركز الجوارى للضرائب ديلمي سميحة والشكر الجزيل لكل من ساهم في مساعدتنا في إعداد هذا الموضوع سواء قريب أو من بعيد إلى كل هؤلاء أرقى معاني التقدير والإحترام

إهداء



اهدي ثمرة جهد متواضعة إلى النورين في عمري إلى أمي وأبي إلى من كانت دعوتهما سر توفيقى الى من غرست في قلبي الإيمان بالنجاح إلى أمي الغالية بل قلب النابض شكرا لأنك كنت دوما الملجأ والإيمان الى أبي الغالي سند الاول وصاحب الكلمات التي كانت لي مصباحا في عتبات الطريق حضورك في حياتي يكفيني قوة رغم المرض والتعب كنت ما نبع الصبر والدعاء والقوة وجودكما نعمة وصبركما مدرسة ودعائكما سلاح خفي بلغ بي هذا المقام أسأل الله ان يمن عليكم بالشفاء والعافية وأن يرزقني ما حييت جدتي اشبعت قلبي حنانا رحلتي عن الدنيا لكن طيفك لم

يرحل ودعواتك ما زالت تضيء دربي رحمك الله جزاك عني خير الجزاء الى أخي الوحيد قررة عيني حفظه الله ورعاه الى اخواتي العزيزات زهرات القلب وأولادهن ذكور وبنات ورفيقات الحلم إلى صديقات قلبي التي لم تلهين أمي عائشة سميحة سميرة حدة نسيمة قلوبهن ضممتني كان بيننا دم وروح وإلى رفقات الدرب في الدراسة والعمل من تقاسمت معهن الاحلام والتحديات كنتن خير رفقة وخير دعم خاصة رزيقة أمال ساميه زكيه فتيحه صافية ونصيرة

والى زميلتي وابنتي العزيزه شيما التي شاركتني هذا المشوار العلمي بكل الجدية وإخلاص الى كل من كان له أثر في حياته من الاصدقاء والاحباب ولم اذكر اسمه فهو في القلب محفور والله ولي التوفيق.

بديار فاطمة

إهداء



شكرا لكل من كان سند لي

رحماني شيماء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	
الصفحة	العنوان
.ا	الشكر والتقدير
.اا	الإهداء
.ااا	فهرس المحتويات
.ااا	قائمة الجداول
.ااا	قائمة الأشكال
.ااا	قائمة الاختصارات
.ااا	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لانعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة الجبائية
08	المطلب الأول: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية
12	المطلب الثاني: أهداف وأفاق رقمنة الإدارة الجبائية
12	المطلب الثالث: أسباب ودوافع رقمنة الإدارة الجبائية
13	المطلب الرابع: متطلبات رقمنة الإدارة الجبائية
16	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الضريبي
16	المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي
17	المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل الضريبي ونطاق تحصيله
21	المطلب الثالث: أساليب و طرق التحصيل الضريبي
23	المطلب الرابع: أسباب ضعف التحصيل الضريبي و سبل معالجته
26	المبحث الثالث: إجراءات رقمنة الإدارة الجبائية و وانعكاسها علي التحصيل الضريبي
26	المطلب الأول: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز التحصيل الضريبي
28	المطلب الثاني: إجراءات رقمنة الادارة الجبائية لزيادة التحصيل الضريبي
32	المطلب الثالث: انعكاسات رقمنة الادارة الجبائية على التحصيل الضريبي
33	المطلب الرابع: التحديات التي تواجهها رقمنة الإدارة الجبائية لزيادة التحصيل الضريبي
37	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لانعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي	
48	تمهيد

فهرس المحتويات

49	المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج
49	المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج
56	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج
62	المطلب الثالث: مهام المديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج
63	المطلب الرابع: المفتشيات والقباضات التابعة للمديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج وحدودها الإقليمية
66	المبحث الثاني: مراحل وإجراءات تحصيل الضريبة لدى مصلحة الضرائب بولاية برج بوعرييج
66	المطلب الأول: مراحل تحصيل الضريبة لدى مصالح الضرائب بولاية برج بوعرييج
69	المطلب الثاني: إجراءات التحصيل الضريبي من خلال بوابة " جبايتك "
77	المطلب الثالث: إجراءات التحصيل الضريبي من خلال بوابة " مساهمتك "
79	المطلب الرابع: إجراءات مشاكل التحصيل الجبائي
83	المبحث الثالث: انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي
83	المطلب الأول: تقييم واقع تطبيق الرقمنة الجبائية على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج
86	المطلب الثاني: انعكاسات رقمنة نظام " مساهمتك " و " جبايتك " على الامتثال الضريبي
88	المطلب الثالث: انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على الحصيلة الجبائية
92	المطلب الرابع: إختبار الفرضيات
95	خلاصة الفصل
97	الخاتمة
100	المراجع
104	الملاحق
112	ملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للمدرية العامة للضرائب	83
02	تطور عدد الملفات المسيرة من طرف مركز الضرائب بـ برج بوعريـريـج خلال الفترة 2020 - 2024	84
03	عدد المنخرطين في بوابة "مـسـاهـمـتـك" على مستوى المديرية الولائية للضرائب بـ برج بوعريـريـج	85
04	أثر الخدمات التي يقدمها نظام "جبايتك" و "مـسـاهـمـتـك" على الامتثال الضريبي	87
05	تطور التحصيل الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب بـ برج بوعريـريـج للفترة (2020 - 2024)	88

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل نشر استخدام نظام المعلومات "جبايتك"	31
02	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج	56
03	هيكل تنظيمي لمركز الضرائب	58
04	هيكل تنظيمي للمركز الجوي للضرائب	60
05	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب (الوعاء) لولاية برج بوعريريج	61
06	الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب لولاية برج بوعريريج	62
07	واجهة بوابة "جبايتك"	71
08	واجهة بوابة التصريح و الدفع عن بعد " مساهمتك "	78
09	تطور التحصيل الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج للفترة (2024_2020)	89

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات	
الاختصار	الدلالة
DGI	المديرية العامة للضرائب Direction Générale des Impôts
DGE	مديرية كبيرات الضرائب Direction Générale des Entreprises
CDI	مركز الضرائب Centre des Impôts
CPI	المركز الجهوي للضرائب Centre Régionale des Impôts

مقدمة

مقدمة

تعد الجباية أحد الموارد السيادية الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتمويل ميزانياتها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع تطور وظائف الدولة وتزايد النفقات العمومية وتحقيق كبر تحصيل الإيرادات الضريبية، بات من الضروري تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للجهاز الجبائي.

وفي هذا الإطار، أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية توجهاً استراتيجياً يفرض نفسه بقوة في ظل التحولات التكنولوجية الحديثة التي تشهدها الإدارة العمومية. لقد أصبح استخدام الأنظمة المعلوماتية والتطبيقات الرقمية في مختلف مراحل العمل الجبائي ضرورة حتمية.

تشكل الرقمنة أحد المحاور الرئيسية في إصلاح الإدارة الجبائية الحديثة، لما لها من دور في تحسين الأداء ورفع مستوى التحصيل الجبائي. وعلى الرغم من اعتماد الجزائر تدريجياً على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال الجبائي من خلال إطلاقها منصات رقمية مثل: "جبايتك" و"مساهمتك" إلا أن فعالية هذه الرقمنة لا تزال محل تساؤل من حيث تأثيرها الحقيقي على نتائج التحصيل خاصة على المستوى المحلي.

انطلاقاً من السياق السابق، تبرز إشكالية هذه الدراسة وفق التساؤل الرئيسي التالي:

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية:

1. ماهي الانعكاسات الفعلية لرقمنة الإدارة الجبائية على زيادة التحصيل الضريبي؟
2. هل تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تقليص الوقت والجهد المبذولين من طرف الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة؟
3. هل تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تقليل عدد الملفات على مستوى لجان الطعن والمنازعات الجبائية؟

فرضيات الدراسة

بناءً على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية : تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي بشكل كبير

الفرضيات الفرعية:

1. تُساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين فعالية التحصيل الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات، تسريع المعاملات، وتقليل الأخطاء الإدارية؛

2. تؤدي الرقمنة إلى تقليص الوقت والجهد المبذولين من طرف الإدارة والمكلفين بالضريبة، مما ينعكس إيجاباً على أداء الإدارة الجبائية؛
3. يُساهم استخدام الأنظمة الرقمية في تحسين الرقابة الجبائية من خلال المساعدة في تتبع التصريحات بدقة، وحصر عدد المتهربين ضريبياً.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على فعالية التحصيل الضريبي، وذلك للوقوف على مدى نجاعة الأنظمة الرقمية المعتمدة وتحديد العوامل التي تُعيق نجاح هذا التحول. وتتمثل الأهداف التفصيلية فيما يلي:

- إبراز الإطار المفاهيمي والتطبيقي لرقمنة الإدارة الجبائية، وتحديد خصائصها ومتطلباتها الأساسية؛
- دراسة أساليب وإجراءات التحصيل الضريبي التقليدية، وتحليل التحديات التي تواجهها؛
- توضيح مدى مساهمة الرقمنة في تبسيط الإجراءات، وتقليص الجهد والوقت، وتحسين جودة الخدمة الجبائية؛
- تقييم فعالية الرقمنة الجبائية المطبقة بمديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج؛
- تقديم اقتراحات وتوصيات لتحسين آليات الرقمنة ودعم مردودية التحصيل الضريبي على المستوى المحلي؛

أهمية الدراسة

- تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها أداة رئيسية لتحسين تسيير الميزانية العامة للدولة، خاصة في ظل التحولات الرقمية التي تفرض تطوير أساليب تسيير الإدارة الجبائية. وتبرز أهميتها على مستويين:
- أكاديمياً: تُساهم في إثراء المرجعية العلمية المتعلقة بالتحول الرقمي في الإدارة الجبائية.
 - عملياً: تُقدم رؤية تقييمية حول مدى تأثير الرقمنة في تحسين التحصيل الضريبي، بما يُفيد متخذي القرار في تحسين السياسات الجبائية الرقمية مستقبلاً.

منهجية الدراسة

- نظراً لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين الطابع الإداري والجبائي، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:
- جمع المعلومات من مصادر نظرية متعددة، كالمراجع العلمية والمقالات الأكاديمية، لدعم الجانب المفاهيمي.

- إجراء مقابلات مباشرة مع بعض موظفي مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج، للوقوف على واقع الرقمنة الجبائية محلياً وفهم الإيجابيات والصعوبات التي تواجه الإدارة.
- اعتماد أسلوب المقارنة بين المعطيات النظرية وما تم رصده ميدانياً، بهدف تحليل الانعكاسات الفعلية للرقمنة على التحصيل الضريبي.

أسباب اختيار الموضوع

تتمثل دوافع اختيار هذا الموضوع في الآتي:

- ارتباطه بتخصصي الأكاديمي: محاسبة وجبائية، وتماشيه مع مسيرتي المهنية.
- الرغبة الشخصية في التعمق أكثر في المجال الجبائي الرقمي، والاهتمام بمواضيع التسيير الجبائي الحديث.
- قلة الدراسات التطبيقية التي تناولت واقع الرقمنة الجبائية على مستوى المديريات الولائية.
- التحول الرقمي الذي تعرفه الإدارة العمومية، لا سيما في القطاع الجبائي من خلال إطلاق منصات إلكترونية (مثل: جبايتك، مساهمتك، طابعكم...) ما يعكس توجهاً استراتيجياً يستحق الدراسة والتقييم.

صعوبات الدراسة

واجه إنجاز هذه الدراسة بعض الصعوبات، أبرزها:

- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول الإجراءات الجبائية الداخلية؛
- قلة الدراسات السابقة المتخصصة التي تناولت رقمنة الإدارة الجبائية؛
- ضيق الوقت المخصص لإنجاز المذكرة.

الدراسات السابقة

تم الرجوع إلى مجموعة من الأبحاث العلمية ذات الصلة، منها:

الدراسة الأولى: للباحث "الباحث حنيش أحمد"، "انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر"، وهي عبارة عن مقالة في مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 02، 2022.

يسلط الضوء على انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على الأداء، حيث أشار إلى دور الرقمنة في تحسين التسيير الجبائي وتبسيط الإجراءات، مع التطرق لبعض التحديات التي تواجه الإدارة الجزائرية؛

الدراسة الثانية: للباحثين "جيلالي عياد غلام الله وخروبي هني"، بعنوان: "إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر"، وهي عبارة عن مقالة في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.

تناولت موضوع التحول الرقمي في الإدارة الجبائية الجزائرية، مع تركيز خاص على الجانب النظري، لكنها لم تتطرق بالتفصيل إلى الواقع الميداني للتحصيل الضريبي، وهو ما تميزت به دراستنا.

الدراسة الثالثة: للباحثة "الباحثة كاميليا بوكرة"، بعنوان: "انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر"، وهي عبارة عن مقالة، العدد 31، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2023.

تناولت العلاقة بين تحديث الإدارة الضريبية والتحصيل، وتطرق إلى بعض تطبيقات الرقمنة، لكنها لم تفصل في إجراءات استخدام المنصات الإلكترونية مثل "جبايتك" و"مساهمتك".

أوجه التشابه:

- جميع الدراسات تناولت التحول الرقمي في الإدارة الجبائية؛
- أكدت معظمها على أن الرقمنة خيار ضروري لتحسين الأداء الجبائي.

أوجه الاختلاف:

- ركزت دراستنا بشكل مباشر على انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي؛
- تم تخصيص فصل تطبيقي كامل لتفصيل إجراءات الرقمنة وتأثيرها العملي على المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، بهدف تغطية الجانبين النظري والتطبيقي:

- الفصل الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي؛
- المبحث الأول: المفاهيم العامة المرتبطة برقمنة الإدارة الجبائية (ماهيتها، خصائصها، دوافعها، ومتطلباتها)؛
- المبحث الثاني: المفاهيم المتعلقة بالتحصيل الضريبي (قواعده، أساليبه، وأسباب ضعفه)؛

- المبحث الثالث: العلاقة بين الرقمنة والتحصيل، ودور الرقمنة في تعزيز فعالية التحصيل مع إبراز التحديات؛
- الفصل الثاني: الإطار التطبيقي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج؛
- المبحث الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب؛
- المبحث الثاني: مراحل وإجراءات التحصيل الضريبي عبر الوسائل التقليدية والرقمية؛
- المبحث الثالث: الانعكاسات الفعلية لرقمنة الإدارة الجبائية على أداء التحصيل للفترة (2020 - 2024) .

حدود الدراسة

- رغم الجهود المبذولة، تبقى هذه الدراسة محدودة من حيث:
- الحدود المكانية: اقتصرت على مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج.
- الحدود الزمانية: أجريت خلال الفترة الممتدة من 5 ماي إلى 28 ماي سنة 2025.
- الحدود الموضوعية: ركزت على تحليل انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي باستخدام المنهج الوصفي.
- أداة الدراسة :

اقتصرت على المقابلات مع بعض موظفي المديرية، دون إشراك فئة المكلفين بالضريبة.

الفصل الأول

الإطار النظري لإنعكاسات رقمنة

الإدارة الجبائية على التحصيل

تمهيد

يعتبر إصلاح ورقمنة الإدارة الجبائية من بين أهم المرتكزات الأساسية لنجاح أي إصلاح ضريبي، أو بعبارة أخرى فإنه لا إصلاح ضريبي دون إصلاح للإدارة الجبائية كونها الجهة المسؤولة عن تنفيذ النظام الضريبي، وفي ظل التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم وجب على الإدارات الجبائية أن تكون أكثر مرونة لمواكبة هذه التغيرات من خلال إيجاد إدارة جبائية تتمتع بالاستقلالية والرؤية الواضحة لأهدافها الحالية والمعاصرة، مع ضرورة وجود هياكل تنظيمية فعالة وموارد كافية بشرية مؤهلة ومادية وتقنية حديثة تمكنها من تحسين أدائها وتقديم خدمات ذات جودة عالية بما يتضمن تحسين ثقة المكلف بالضريبة في الإدارة الجبائية، وتبسيط جمع الضرائب وإدارتها بكفاءة وشفافية، لزيادة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

ولتحقيق تلك الأهداف وجب على الإدارة الجبائية بذل المزيد من الجهود والإصلاحات، وتهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديدة، و التفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، فرقمنة الإدارة الجبائية يجب أن يراعي عدة متطلبات.

نسعى من خلال هذا الفصل الإحاطة بالجوانب النظرية لرقمنة الإدارة الجبائية و كذلك التحصيل الضريبي وإظهار انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي و ذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة الجبائية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الضريبي

المبحث الثالث: إجراءات رقمنة الإدارة الجبائية وانعكاساتها على التحصيل الضريبي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة الجبائية

لقد قامت السلطات العمومية بجهود ملموسة نحو تعزيز الإدارة الإلكترونية وتحسين الخدمات العامة، خاصة في قطاع الضرائب، هذه الخطو تعكس التزامها بتحقيق التقدم في العصرية وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

المطلب الأول: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية

سنعالج في هذا المطلب مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية و أهميتها، وكذلك خصائصها .

الفرع الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية

يمكننا التطرق أولاً إلى مفهوم الرقمنة، بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى لمفهومى رقمنة الإدارة والإدارة الإلكترونية.

ثانياً: مفهوم الرقمنة

تعرف على أنها: "الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً". (علاء عبد الرزاق السالمي، 2008، صفحة 32)

وتعرف كذلك بأنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة". (نجم عبود نجم، 2009، صفحة 158)

كما تعرف بأنها: "هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطلق هذا المعنى حتى الأمور الإدارية". (محمد سمير أحمد، 2009، صفحة 25)

وتعرف أيضاً: "هي عبارة عن عملية إعادة هندسة للأعمال والعلاقات الحكومية وذلك بتفعيل تقنية المعلومات والاتصال لتحويلها إلى صيغة الكترونية، لتقديم الخدمات الحكومية إلى الأفراد و قطاع الأعمال بكفاءة عالية، كما أنها تهدف إلى جعل الحصول على الخدمات أكثر شفافية وسرعة ومسؤولية لتوفير احتياجات المجتمع وتحقيق طموحاته، وذلك من خلال تقديم خدمات عامة فاعلة و متقنة، وخلق تفاعل رقمي بين الأفراد و قطاع الأعمال و الوحدات الحكومية" (حنيش أحمد، 2022، صفحة 87).

وهي أيضاً إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال، أمثل لمصادر المعلومات المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة". (عبد السلام عبد اللاوي ، 2017، الصفحات 62-63)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف الرقمنة على أنها "عملية يتم من خلالها تحويل البيانات الي شكل رقمي، وتتطلب هذه العملية عمل فكري وتقني لمعالجة هذه البيانات و التمكن من تخزينها وتبويبها".

وتعمل الرقمنة علي تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث تحفظ الوسائط الرقمية و تحميها من أخطار التلف و الضياع مقارنة بالورقية منها، و التي تتعرض لأخطار عدة، و توفر المساحات أثناء التخزين في أقراص مضغوطة أو أقراص رقمية، و تسمح الرقمنة باقتسام المعلومة في نفس الوقت من قبل آلاف الأشخاص من خلال شبكات الانترنت، كما تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع عند تحويل الموارد الرقمية إلى شكل رقمي، إضافة إلى توصيل المعلومة للمستفيد دون التدخل البشري، وكذا الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي ساء على أقراص أو إتاحتها على الشبكة بهدف تغطية التكلفة بالهامش، لضمان استمرار لعمليات، وبما أن الرقمنة عملية تحويل للبيانات، فهي تتطلب المال و الموارد الأساسية و الآلات واليد العاملة . (سهيلة مهري، 2006، صفحة 82)

ثالثا: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها: "استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة ،ومنه توفير الوقت والجهد في انجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي". (زين يونس و قناص علي، 2021، صفحة 218)

وتعرف كذلك على أنها: " تبني تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في النظام الضريبي الجزائري، وتحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، من خلال تحديث هذا النظام في صورة إقرار الوثائق و العقود الإلكترونية، ونظام المراجعة الإلكترونية " (مشقق الحسين و بشيش عبد المالك، 2023، صفحة 09)

وتعرف كذلك أنها: " استراتيجية قائمة على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في أداء دراسة كل الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي، وتعد هذه الإستراتيجية من بين أحد الاستراتيجيات الحكومية الرقمية التي تعتمد عليها في تقديم خدمات جبائية للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية و التي يتطلب فيها أن تكون بأقل تكلفة وتتم في التوقيت المناسب و العنصر الأهم لتفي باحتياجاتهم".

من خلال ما سبق نستنتج بأن رقمنة الإدارة الجبائية هي تقنية حكومية حديثة تم استحداثها لتحقيق احتياج كل من الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة، فهي تهدف إلي تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي و جعل إجراءات تنفيذ مهام الإدارة الجبائية من طرف أعوان الادارة سهلة وأكثر فعالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقديم خدمات للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية وتتوافق مع احتياجاتهم

الفرع الثاني: أهمية رقمنة الإدارة الجبائية

تظهر الأهمية البالغة التي تكسبها الإدارة الجبائية من خلال إحداث عملية الرقمنة في النقاط

التالية : (لطي و آخرون، 06 و08 نوفمبر 2017، صفحة 04)

- ✓ تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبائية، وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين؛
- ✓ تسهيل إجراءات الاتصال بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات؛
- ✓ الدقة والموضوعية في انجاز العمليات المختلفة داخل إدارة الضرائب؛
- ✓ تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل الإدارة الجبائية، وريح أماكن التخزين والأرشفة؛

✓ تقديم الخدمات للمكلفين بصورة مرضية خلال 24 ساعة و كل أيام الأسبوع؛

✓ تعميق مفهوم الشفافية والبعث على المحسوبية وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال الجبائية؛

✓ اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف الناتجة عن أعمال الإدارة التقليدية؛

✓ التقليل من الضغط الجبائي وتخفيضه.

الفرع الثالث: خصائص رقمنة الإدارة الجبائية

تقدم رقمنة الإدارة الجبائية وجها آخر مغاير لوجه الإدارة العادية، وتعتبر أداة فعالة في جميع

العمليات خلال الوقت الحاضر، وتتمثل خصائص رقمنة الإدارة الجبائية في خصائص الإدارة

الالكترونية والتي تتمثل في: (شيلي أحلام، 2020، الصفحات 14-15)

1- **السرعة والوضوح:** إن كثير من المعوقات الإدارية والعقبات التي ترسخت وبقيت لسنوات على حواجز البيروقراطية يمكن أن تتلاشى وتصبح ماضيا بفعل التحول إلى أسلوب الإدارة الجبائية الإلكترونية، والتي تعطل قوانينها وظروف أعمالها الورقية إنجاز لمعلومات. ففي ظل الإدارة الإلكترونية لن تجد تلك الأوراق التي يحتاج إنجازها إلى وقت طويل.

2. **عدم التقيد بالزمان والمكان:** من خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية انه بالإمكان مراجعتها طوال

ساعات اليوم، فهي لا تتقيد في عملها بزمان معين، فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الانترنت أو عبر أجهزتها المنتشرة، كما أن شبكاتها الداخلية ليست بحاجة إلى مباني ضخمة لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب، ويصلح ليكون مقر الإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات.

3 **إدارة المعلومات:** لا تقوم الإدارة الجبائية الالكترونية على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم

اليدوي في إدارة معاملاتها، بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة ، ومن ضمن تلك البرامج ما يتيح للمراجع إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وأزرارها وتبسيطها له بدرجة أشبه بالتعليمية. كما تهتم بإدارة الملفات وليست الاحتفاظ بها وتكديسها فوق بعضها البعض على

أرفف أرشيف الإدارة، ولا يعني هذا ان الإدارة الجبائية الالكترونية لا تحتفظ بالمعلومات والبيانات، بل تضمن لها وسائل حفظ الأمانة.

4. المرونة للإدارة الجبائية: الالكترونية مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل امكانها للاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، متعدية بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، مما يعين الإدارة الجبائية على تقديم الكثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك العوائق في ظل الإدارة التقليدية .

5 الرقابة المباشرة والصادقة: ومن خصائص الإدارة الجبائية الالكترونية انه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلمها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهكذا يصبح لدى الإدارة الجبائية تلك الأداة المضمونة الصادقة التي نقيم بها أنشطتها، وتتابع بها مواقعها باطمئنان، بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارة التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين.

6. السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات والبيانات الجبائية المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفوذ إلى تلك المعلومات ، فعلى الرغم من الوضوح و الشفافية اللذين تتمتع بهما الإدارة الجبائية الإلكترونية إلا أن هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الجبائية الالكترونية على الإدارة التقليدية ، إذ أن قدرتها على الإخفاء و السرية أعلى، ولديها أنظمة منع الاختراق، مما يجعل الوصول إلى أسرارها و ملفاتها المحجوبة أمر بالغ الصعوبة.

7. إدارة بلا ورق: حيث تتميز الإدارة الجبائية الإلكترونية كونها إدارة خالية من الأوراق بحيث تمكن من سهولة الحصول على الأشياء بسرعة وتوفر مساحة باستخدام قاعدة البيانات السهلة تضم مختلف ملفات المؤسسات الحكومية الخاصة.

8. معالج لتحسين الأداء بشكل فعال: حيث أن الإدارة الجبائية التي تقوم على نظام تكنولوجي يكون لها القدرة على معالجة جميع المشاكل بشكل أسرع مقارنة بالطرق التقليدية التي يديرها الإنسان بمفرده. حيث يضم النظام التكنولوجي كل وحدة معالجة مركزية وإدارة التخزين، ونظام الشبكة والتشغيل، نظام قاعدة البيانات اللازم.

المطلب الثاني: أهداف رقمنة الإدارة الجبائية:

تسعى الإدارة الجبائية من خلال رقمنة قطاعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في: (لطفى بن الشيخ، مداخلة بعنوان " متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية"، 2023، الصفحات 5-6)

- ✓ تخفيف وتبسيط مختلف الإجراءات الإدارية؛
- ✓ زيادة الإتقان وتحقيق الشفافية؛
- ✓ إعلام المكلفين بالضريبة بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجبائية؛
- ✓ تحسين مختلف النصوص القانونية والتنظيمية وتوفير معلومات عبر بوابة إلكترونية؛
- ✓ المساهمة الفعالة في الحد من التهرب الضريبي عن طريق تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف المصالح والإدارات ذات الصلة محليا وخارجيا مع الدول في ظل الاتفاقيات الجبائية؛
- ✓ التبادل السريع للمعلومات ما بين المصالح الضريبية والمصالح الأخرى ذات الصلة؛
- ✓ محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- ✓ تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي، من خلال شهادات الولوج والمراقبة؛
- ✓ العمل على بناء منظومة خالية من الأخطاء والازدواج الضريبي؛
- ✓ تعزيز الأمان: حماية البيانات الضرائب؛
- ✓ استرداد الأموال الضريبية بشكل الكتروني إ مكانية استلام استرداد الأموال الضريبية بسرعة.

المطلب الثالث: أسباب و دوافع رقمنة الإدارة الجبائية

إن التحول في النظام الرقمي الجبائي ليس درب من دروب الرفاهية، إنما هو حتمية تفرضها التغيرات العالمية و لقد كانت جملة التغيرات و التطورات التي شهدتها العالم على جميع الجوانب بما فيها الجانب التكنولوجي، وهو سببا كافيا لفرض التحول نحو الرقمنة، وذلك انطلاقا من جملة أسباب و تداعيات التي ساهمت وبشكل كبير في تبني التحول الرقمي في معظم الإدارات الربحية و الخدماتية على حد سواء، كله للوصول إلى تحسين الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطن و زيادة فعالية هذه الخدمات و كفاءتها. فالتحول الرقمي أمر حتمي للقطاع الجبائي من أجل الدوافع التالية: (بوزيان فيصل و محي الدين محمود عمر، 2021، صفحة 154)

1. **تضخم عدد الهياكل الإدارية:** تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتمائل مهامها ، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل إلى إدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية الى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

2. **تدهور وضعية الهياكل الإدارية:** إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا يضيف صورة سلبية على الإدارة

الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

3 استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي: لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وهذا ما سبب خسارة للخزينة العمومية فيما يخص تحصيل الضرائب والرسوم.

وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي وأداء مهامها الرقابية لمحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، وكذا عجز الترسنة القانونية لوحدها عن معالجة هاته الآفتين، أصبح من الضروري عصرنة الضرائب من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

4 الفساد الإداري: إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفى خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم.

المطلب الرابع: متطلبات رقمنة الإدارة الجبائية

إن رقمنة فاعلة للمنظومة الجبائية الجزائرية يقتضي بذل المزيد من الجهود والإصلاحات اللازمة في ظل عالم تكنولوجي بامتياز والتطور والتغير السريع سمته الأساسية، فضلا عن انعدام الحدود بين العالم فقد أصبح قرية واحدة بفعل وسائل الاتصال الحديثة، في ظل هذه البيئة وجب على المنظومة الجبائية الجزائرية تطبيق عدة إصلاحات من بينها تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية، والتي قدمت لها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي سبعة اقتراحات لتحقيق حوكمة جبائية جيدة، وهذه الاقتراحات ما يلي:

1- وقف تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة: يجب أن تكون هناك جهود منسقة بين المجتمع والحكومات الدولية لإدارة تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة خصوصا نحو الملاذات الجبائية والمراكز المالية، فالشركات التي تمارس التهرب الضريبي التجاري لا ينبغي أن تدرج فقط على القائمة السوداء، ولكن يجب أن تخضع للعدالة، فيجب القضاء على جميع الفرص التي تسهل تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة ووضع آليات وضوابط صارمة من خلال وضع التشريعات المناسبة.

2- مكافحة إساءة استعمال أسعار التحويل: إن مكافحة إساءة استعمال أسعار التحويل يتطلب وضع تدابير تشريعية محددة وتكييفها مع النظام القانوني والسياق الاقتصادي من أجل تعزيز القدرات

الإدارية اللازمة لفرض الانضباط، ويتطلب ذلك منهجا علميا يتوافق مع القدرات الإدارية والمؤسسية المتاحة في كل بلد.

3- الإدارة الفعالة للنظام الجبائي: تسمح الإدارة الفعالة للنظام الضريبي من تعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية، فهي تولد أيضا الثقة في إدارة المالية العامة وهي عنصر هام في الحكم ال ارشد. يتصف النظام الضريبي في العديد من البلدان بأنه غير عادل إلى حد كبير، وتنقسم عدالة النظام الضريبي إلى العدالة الأفقية والعدالة الرأسية، وتتطلب العدالة الأفقية معاملة الأفراد نفس المعاملة في ظروف مماثلة كما تتطلب العدالة الرأسية معاملة الأفراد معاملة مختلفة في ظروف غير مماثلة. فعدم قدرة السلطات الجبائية على إخضاع الأفراد الأثرياء والشركات للضرائب بسبب المراكز المالية الخارجية أو الملاذات الضريبية التي تسهل التهرب الضريبي له عواقب وخيمة على نزاهة النظم الضريبية والحوكمة الجبائية في البلد، وسوف يتم تعزيز إدارة المالية العامة إذا كانت هناك عدالة أكبر في التطبيق وإدارة الضرائب.

4- مكافحة الفساد الجبائي: إن مكافحة الفساد على مستوى الإدارة الجبائية هو أولوية لخلق شرعية للنظام الجبائي، فالفساد يقوض الوعي الضريبي والإيرادات الضريبية، وهناك تحد آخر هو انجذاب المختصين الجبائين المؤهلين من قبل القطاع الخاص الذي غالبا ما يكون قادر على تقديم أجور وظروف عمل أكثر جاذبية من القطاع العام، لذلك يجب على الحكومات البحث عن حلول تأخذ في الاعتبار دفع أجور مختلفة لمديري الإدارات الجبائية مقارنة بالموظفين العاديين لتجنب الرشوة على مستوى الإدارة الجبائية.

5- الحد من الإنفاق الجبائي: في الواقع فإن استخدام الإنفاق الجبائي يعتبر وسيلة فعالة من حيث التكلفة للتغلب على عوائق الاستثمار ويعتمد ذلك على ظروف وخصائص الاستثمار في البلد المضيف، ويجب على الحكومات إقامة الشفافية واليقين والقدرة على التنبؤ من المعاملة الضريبية، ففقدان الإيرادات الجبائية من خلال الإنفاق الجبائي للاستثمار من الممكن أن تتجاوز بهامش واسع تكاليف الإيرادات المتوقعة قبل منح الامتياز. من جهة أخرى فإن المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات يخلق ضغطا للاستمرار في استخدام الحوافز الجبائية، لذلك لا بد من التعاون الجبائي الإقليمي وينبغي أن يكون لسانعي السياسات أولوية للحد من معظم التفاصيل الجبائية الضارة مثل الإعفاءات الجبائية وحوافز التصدير.

6- إعداد تدابير لترسيخ ثقافة الانضباط الجبائي: ينبغي أن تشمل التدابير المنشأة لتعزيز ثقافة دافعي الضرائب على:

✓ ينبغي تطبيق العقوبات عندما يتم الكشف عن حالات الاحتيال الجبائي؛

✓ نظرة الإدارة الجبائية لدافعي الضرائب كعملاء وليس كمجرمين؛

✓ تنفيذ حملات التوعية بشكل جيد وتطبيق الإدارة الجبائية للرقمنة يضمن لدافعي الضرائب تقبل وتفهم متطلبات الانضباط الجبائي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل الضريبي من أهم المؤشرات لقياس فعالية النظام الضريبي، وهذا لأنه يمثل بلوغ الضريبة مرحلتها النهائية، أي المرحلة التي تجسد انتقال الأموال من جيوب المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية، ونظرا لأهمية التحصيل الجبائي وانعكاساته على حجم موارد الخزينة العمومية، قام المشرع الجزائري بوضع تدابير قانونية تهدف إلى تعزيز آليات التحصيل الجبائي، وذلك من خلال تحديد أساليب تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق، الهيئة المخولة حصريا بالتحصيل، مواعيد والأجال التحصيل، ضمانات المكلف بالضريبة في إطار التحصيل الجبائي، والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي

حاولنا في هذا المطلب ذكر أهم تعاريف التحصيل الضريبي، أهميته وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم التحصيل الضريبي

تعددت تعاريف التحصيل الضريبي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: "التحصيل الضريبي مجموعة العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية و الضريبية المطبقة في هذا الإطار. (البطريق أحمد يونس، 1998، صفحة 80)

التعريف الثاني: "التحصيل الضريبي هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين و الأنظمة موضع التنفيذ و بالتالي إيصال حاصلات إلي خزينة الدولة. (زغود علي، 2006، صفحة 230)

التعريف الثالث: " هو مجموعة العمليات التي تهدف إلى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلف إلى صناديق الخزينة " (بوزيدة حميد، 2010، صفحة 35)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التحصيل الضريبي هو " مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية و التي تهدف إلي نقل مبلغ الضريبة من ذمة المكلف إلي خزينة الدولة، دون تعسف أو تعقيد في الإجراءات الإدارية، وهذا حتى تتجنب الكثير من عمليات الغش و الهرب الضريبي ".

الفرع الثاني: أهمية التحصيل الضريبي

للتحصيل الضريبي أهمية بالغة تتمثل في عدة عناصر من أهمها الآتي (بن محمد رابح و قتال

عبد العزيز، 2022، صفحة 748):

- ✓ تعد الضرائب من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة و الجماعات المحلية؛
- ✓ تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل؛

✓ إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة

✓ عدم لجوء الدول إلى القروض وذلك كون عملية التحصيل تساعدها على تحقيق اكتفاءها الذاتي؛

✓ نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق تنمية الدول؛

الفرع الثالث: أهداف التحصيل الضريبي

يمكننا أن نستخلص أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من وراء عملية التحصيل: (بن

محمد رابح و قتال عبد العزيز، 2022، صفحة 749)

✓ الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة؛

✓ تحصيل الضريبة سنويا كونها من أهم إيرادات الدولة يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها

✓ منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقررها الدولة؛

✓ كما أن بواسطة التحصيل تستطيع المصالح المؤهلة قانونا تحويل المبالغ الضريبية المتأتية من أموال وممتلكات المدينين إلى خزينة الدولة؛

✓ يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك بزيادة الادخار من خلال الحد من الاستهلاك غير الضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة وتحصيلها بأنجع الطرق والوسائل، وتستعمل في هذه الحالة كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات و التخفيضات؛

✓ إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل؛

✓ إخضاع بعض من السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية إلى ضرائب عالية ومرتفعة بهدف الحد من استهلاكها.

المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل الضريبي ونطاق تحصيله

تعمل الإدارة الجبائية على تطبيق بعض القواعد و الضمانات الأساسية تهدف إلى ضمان استحقاق و تحصيل الضرائب بشكل عادل وفعال على مستوى هيئاتها المختصة بالتحصيل الضريبي وضمن نطاق زمني لتحصيلها.

الفرع الأول: قواعد التحصيل الضريبي

لقد حدد المشرع الجبائي قواعد متعددة لتحصيل الضريبة وحالة غيابها تؤدي حتما إلى عدم شرعية التحصيل الجبائي الذي تمارسه الإدارة، وتتمثل هذه القواعد في وجوب تحقق الفعل المولد للضريبة، الملائمة في التحصيل، إضافة إلى الاقتصاد في نفقات التحصيل.

أولاً: الفعل المولد للضريبة الفعل المولد للضريبة تحدده نصوص التشريع الجبائي و يعني به السلوك أو المناسبة المؤدية لحصول الدولة على الضريبة من قبل المكلف بها، ويختلف الفعل المولد باختلاف نوع الضريبة: (داودي محمد، 2006، صفحة 16)

1- بالنسبة للضرائب المباشرة:

- ✓ الضريبة على الدخل الإجمالي: يكون بدخول القيم المنقولة أي بوضع القيم الخاضعة للضريبة تحت تصرف مستحقيها أو بانتهاء السنة الميلادية بتحقيق الدخول، أما بالنسبة للضريبة على الأجر والمرتببات فيتحقق الفعل المولد للضريبة بمجرد حصول الأجير على مرتبه؛
- ✓ الأرباح الصناعية والتجارية و الحرفية: يتحقق الفعل المولد للضريبة بمجرد تحقق الربح في نهاية السنة المالية للمؤسسة؛
- ✓ الضريبة على أرباح المهن الحرة: يتحقق الفعل المولد للضريبة بانتهاء السنة الميلادية بتحقيق الأرباح.

2- بالنسبة للضرائب غير المباشرة:

- ✓ عملية الاستيراد والتصدير: بمرور السلعة الحدود الإقليمية يتحقق الفعل المولد، وذلك سواء بمناسبة استيراد أو تصدير السلعة ويطلق على مجموع الأحكام المنظمة للضرائب الجمركية اسم " التعريفة الجمركية "؛
- ✓ عملية إنتاج السلعة: بانتقال السلعة من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التداول، وفي جميع الأحوال يقوم المنتج بدفع الضريبة ثم يرفع ثمن السلعة حتى يتحمل المستهلك عبأها في النهاية؛
- ✓ ضريبة الطابع: بكتابة المحررات المفروض عليها الضرائب ولصق الطوابع الجبائية عليها أو عن طريق دمج المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المختصة بذلك.

ثانيا: الملائمة في التحصيل الضريبي: حتى يكون التحصيل الجبائي فعال و ناجح ، لا بد أن تتميز إجراءاته بالبساطة، و مواعيده و أساليبه تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة ،حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفعها أي أن يكون التحصيل الجبائي في وقت مناسب يخدم كلا الطرفين، فلا يضر بالمكلف بالضريبة و لا يترتب عنه أضرار للخرينة العمومية.

ثالثا: الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي: تخفيض نفقات التحصيل الجبائي يبقي ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن لان أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الجبائي، فكلما قلت نفقات التحصيل الجبائي كلما كانت المرودية أحسن وأهم . (داودي محمد، 2006، صفحة 17)

الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد القانون للخرينة العمومية

العديد من الضمانات، وأهم هذه الضمانات : (داودي محمد، 2006، صفحة 31)

- ✓ النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى، ويكون للخرينة العمومية حق المتابعة الحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل؛

- ✓ تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة، ويعتبر الحجز هنا حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب؛
- ✓ منع المشرع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية حق الاطلاع على الوثائق و الأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف، أو الغير(البنوك، هيئات الضمان الاجتماعي، المؤسسات العمومية والخاصة، الحياة القضائية...الخ)، وذلك من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة؛
- ✓ تفرض قاعدة "الدفع ثم الاستيراد"، وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى استردادها، الغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية، ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يشغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة؛
- ✓ تعد كافة وسائل محاربة التهرب الضريبي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة.

الفرع الثالث: نطاق التحصيل الضريبي

- يشمل نطاق التحصيل الضريبي كل المواضيع الأساسية لهذه العملية حيث يشمل بداية في الهيئة التي تأخذ مهمة التحصيل الضريبي علي عاتقها و المكلف بالضريبة الذي يعتبر احد أطراف العلاقة و النطاق الزمني للتحصيل الضريبي
- أولا: الهيئة المختصة بالتحصيل الضريبي

إن الهيئة الوحيدة المختصة حصريا بعملية التحصيل الضريبي " قبضة الضرائب" وهي مكلفة بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم و كذا وضعيتهم في مجال التحصيل، كما تقوم بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري العمل بهما و المتعلقة بالتحصيل القسري للضريبة، ومسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية و تقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة (خروبي هني و جيلالي عياد غلام الله، 06جويلية2022، صفحة 117)

تتواجد قبضة الضرائب كمصلحة ضمن تنظيم كل المصالح المستحدثة في إطار تشكيل بنية الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب المتمثلة في مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، المركز الجوارى للضرائب، وهي تضم ثلاث(03) مصالح و هي:

✓ مصلحة الصندوق؛

✓ مصلحة المحاسبة؛.

✓ مصلحة المتابعات

يسير قباضة الضرائب عون من أعوان إدارة الضرائب يدعي " قابض الضرائب"، والذي يتم اختياره من بين المرشحين علي أساس معايير موضوعية (الكفاءة، الخبرة، النزاهة)،إلي جانب الشروط الشكلية(الرتبة و الأقدمية)

ثانيا: المكلفون بدفع الضريبة

يمثل المكلف أحد أطراف العلاقة الضريبية ، فهو كل شخص ملزم بدفع ديونه من ضرائب و رسوم أمام قباضات الضرائب، ويمكن لهذا أن يكون شخص طبيعي أو شخص معنوي

01.المكلف شخص طبيعي : يمثل المكلف الفرد أو الشريك في شركة التضامن و شركة التوصية البسيطة أو أي شركة يحددها القانون ، ويشترط فيه أن يكون له ذمة مالية مستقلة باستثناء شركة التضامن حيث يكون فيها الشركاء متضامنين ،كما يشترط أن يكون كامل الأهلية و التمييز و الإرادة الواعية، والأهلية المطلوبة هنا هي أهلية الأداء و ليس أهلية الوجوب.

02.المكلف شخص معنوي : الأشخاص المعنوية الخاصة تخضع لقواعد القانون الخاص فهو اجتماع عدة أشخاص لتحقيق هدف معين ، فتمثل كل إدارة أو مؤسسة يمنحها القانون شخصية معنوية كالجمعيات وشركات المساهمة باختلاف أنواعها و كذلك الشركات ذات لمسؤولية ا لمحدودة و شركات التوصية بالأسهم و الى شركات الأجنبية.

ثالثا-النطاق الزمني للتحصيل الضريبي

يظهر عرض المجال الزمني للتحصيل الضريبي في كيفية تسديد الضريبة و المواعيد التي قيد القانون بها المكلف بالضريبة للالتزام بواجب دفع الضريبة خلال فترة محددة ، وبالمقابل فان إدارة الضرائب تخضع للأجال التقادم في حالة عدم قيامها بالإجراءات الواجب عليها اتخاذها. (مفتاح فاطمة و بن حليلة هوارية، 2022، صفحة 167)

1- كيفية تسديد الضريبة: يمكن للمكلف بالضريبة الدفع نقدا لدي قابض الضرائب المختص عند إيداع التصريح ،كما يمكنه تسديد ضرائبه بواسطة صك بنكي، عن طريق إرسال هذا التصريح إلي قابض الضرائب المختص إقليميا مرفوقا بالصك،كما يستطع أن يقوم بالتزاماته بالدفع عن طريق البريد بحيث يرسل هذا التصريح لقابض الضرائب مصحوبا بصك الدفع البريدي إذا لم يكن للمكلف بالضريبة حسابا بنكيا أو بريديا، فإنه يمكنه أداء الضريبة باستعمال حوالة خزينة بعنوان قابض الضرائب المختص لدي أي مكتب بريدي يرسل التصريح في هذه الحالة إلى قابض الضرائب مرفوقا بوثيقة إثبات الدفع المسلمة من طرف مكتب البريد.

2-مواعيد التحصيل: تتمثل هذه المواعيد بحسب طبيعة كل ضريبة فيما يلي:

2-1- الضرائب المباشرة: في التشريع الجزائري وحسب المادة 354 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

" فرض الضرائب المباشرة و العوائد و الرسوم المماثلة المذكورة في هذا القانون في اليوم الأول من الشهر الثالث المالي الشهر الذي تدرج فيه الجداول للتحصيل، ولا تطبق هذه الأحكام في جميع الحالات حيث يتحدد وجوب تحصيل الضريبة بموجب أحكام خاصة"

2-2- الضرائب الغير مباشرة: توزع حصيلتها علي مدار العام، وليست لها وقت محدد، كالضرائب التي تفرض علي المبيعات و القيمة المضافة و الضرائب علي الواردات و الإنتاج و الاستهلاك، ومثال ذلك على عملية الاستيراد و التصدير التي تفرض عليها الضريبة حال مرورها بالحدود الإقليمية، إضافة إلي ضريبة الطابع التي تفرض وقت شراء الطابع .

3-أجال التقادم: يعرف التقادم حسب المادة 159 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري علي النحو التالي "يفقد القابضون الذين لم يباشروا أية متابعة ضد مكلف بالضريبة طيلة 4 سنوات ،اعتبارا من يقوم وجوب تحصيل الحقوق، حق المتابعة و تسقط كل دعوي يباشرونها ضد المكلف بالضريبة".

غير أن تبليغ احد سندات المتابعة سواء كان إخطار أو إشعار للغير الحائز أو الحجز أي إجراء آخر ممثل الذي يوقف تقادم الأربع سنوات، المنصوص عليها أعلاه و يستبدل أليا بتقادم مدني

المطلب الثالث: أساليب وطرق التحصيل الضريبي

في إطار التشريع الضريبي المعمول به في الجزائر حاليا، يوجد أسلوبان لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم و الحقوق وهما التحصيل الودي و التحصيل الجبري ولكل أسلوب عدة طرق لدفع الضريبة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الأسلوب الودي وطرق تحصيله

لقد مكن المشرع الجزائري المكلف بالضريبة من خلال هذا الأسلوب من القيام بعملية إبراء ديونه تجاه الخزينة طواعية دون مطالبته بذلك من طرف الإدارة الجبائية و في أجالها المحددة، وذلك لتفادي تعرضه لغرامات مالية علي التأخير في الأداء، ويتم التحصيل الودي للضريبة بعدة طرق نذكرها كما يلي : (بن عوزو منير و مسقم مريم، 2020، صفحة 521)

أولا: التحصيل عن طريق التوريد المباشر من قبل المكلف "الدفع المباشر: "حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة عليه مباشرة إلى الإدارة الضريبية، وذلك حسب الإقرار الذاتي الذي قام بتقديمه، أو بعد إجراءات التقدير النهائي للضريبة، وصدور قرار التقدير بذلك، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة في التطبيق.

ثانيا: التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة: تتيح هذه الطريقة أمام المكلف دفع الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثة أو سداسية. حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية.

ثالثاً: التحصيل عن طريق الحجز من المنبع: حسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخص وسيط بين المكلف والإدارة الجبائية، بتحصيل مبلغ الضريبة المستحق من طرف المدين وانخفاض تكاليفها، وكذلك استحالة التهرب من الضريبة المستحق من طرف "الممول" إلى الطرف الدائن "الخزينة العمومية".

تتميز هذه الطريقة بسهولة التحصيل وانخفاض تكاليفها، وكذلك استحالة التهرب من الضريبة.

رابعاً: التحصيل عن طريق إصدار سند التحصيل: تتمثل في التحصيل التلقائي الذي يتم من خلال إعلام المكلف بالضريبة بدينه من طرف قابض الضرائب بناء على سند تحصيل قانوني، وهذا من خلال الإنذار المرسل إليه مرفوق بحوالة للخزينة محررة سلفاً في ظرف مختوم.

يعتبر تاريخ إدراج الجداول في التحصيل (*Date de mise en recouvrement*) نقطة البداية للتحصيل الضريبي، وهو الإجراء القانوني الذي يسمح لقابض الضرائب الشروع في القيام بعملية التحصيل ال ودي لمختلف الضرائب و الرسوم، ويجب أن يظهر هذا التاريخ بشكل إلزامي في الجداول و علي الإنذارات الموجهة إلي دافعي الضرائب، ويطلق علي الفترة الممتدة من تاريخ إدراج الجداول في التحصيل إلي غاية استحقاق الضريبة بفترة السماح القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة لتبرئة ذمته تجاه الخزينة، وهذا دون تسليط عليه غرامات مالية علي التأخير في الأداء.

وبهدف تحسين ظروف و مناخ الأعمال لمكلف بالضريبة الذي يواجه صعوبات مالية ظرفية، منح له المشرع إمكانية أن يطلب من قابض الضرائب جدول زمني للدفع في أجل أقصاه 36 شهراً، مع دفع مبلغ أولي يساوي 10 % من مبلغ الدين الجبائي (خروبي هني و جيلالي عياد غلام الله، 06جويلية2022، صفحة 120).

الفرع الثاني: الأسلوب الجبري و طرق تحصيله

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية في شكل متابعات، باستخدام الوسائل القانونية المتاحة في يد الدولة من اجل إجبار المكلفين المتقاعسين عن تسديد ديونهم الضريبية، ويتم علي مراحل متعددة تتفاوت فيما بينها في درجة الردع و العقوبة: (مشقق الحسين و بشيش عبد المالك، 2023، صفحة 112)

أولاً: التنبيه أو الإخطار: يعتبر أول إجراء ردعي للمكلف المتماطل في تسديد دينه الضريبي، حيث ترسله الإدارة الجبائية للمكلف-مع ضمان وصوله- بحيث يتضمن كل المعلومات التي تخص المكلف و الدين الجبائي.

ثانياً: الغلق المؤقت للمحلات: يعتبر الغلق المؤقت للمحلات حسب ما جاء في قرار مجلس الدولة المؤرخ في: 18.11.2003 أن الغلق الإداري للمحل هو إجراء من إجراءات التحصيل الجبري، تخذه إدارة الضرائب متى كان الدين ذا طابع ضريبي.

ثالثا: الحجز : هو وضع ممتلكات تحت يد الإدارة الجبائية لمنع صاحبه من أن يقوم بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج هذه الممتلكات من ضمان الدائن الحاجز، ويخص أملاك المكلف بنوعيتها العقارية (ما عدا السكن الرئيسي) والمنقولة الممتنع عن التسديد، ولا يمكن التخلص من الحجز إلا عن طريق تسديد الدين الضريبي.

رابعا: البيع: وهي عملية تأتي بعد الحجز لمدة ثمانية أيام علي الأقل، حيث تبدأ العملية البيعية في المهلة التي يسمح بها القانون ولا يمكن إيقافها في أي حال من الأحوال والتي تحكمها إجراءات شكلية تمثل في (الترخيص بالبيع، تقويم الأشياء المحجوزة، الإشهار بالبيع).

المطلب الرابع: أسباب ضعف التحصيل الضريبي وسبل معالجتها

الفرع الأول: أسباب ضعف التحصيل الضريبي:

تتعدد أسباب ضعف التحصيل الضريبي حسب الجهة المسؤولة، وتتمحور أساسا حول نقص الإمكانيات على مستوى مديريات الضرائب، و انخفاض عدد مراكز الدفع والقبضات وغياب الرقمنة والتكنولوجيا، وأيضا ضعف المعلومة الضريبية، إضافة الى مشكلة التهرب الضريبي، والتصريح الخاطئ والتدليسي وتواطؤ بعض الأعوان في مجارة بعض البارونات لتخفيض الأرقام المصرح بها (بارش عيسى و بليمان يمينة، 2021، صفحة 101)

أولا: أسباب تتعلق بالمكلف: من أهم أسباب نقص الموارد المالية للدولة نجح ظاهري الغش و التهرب الضريبي اللتين تؤثران على الاقتصاد الوطني.

1. الغش الضريبي: والذي حدد المشرع الجزائري العناصر المحددة له استنادا للمادة 36 من قانون الاجراءات الجبائية: " استعمال طرق احتالية للمساس أو محاولة التملص كليا أو جزئيا من وعاء الضريبة، أو من تصفية أو من دفع الضرائب أو الرسوم المفروضة " .

فالغش الضريبي سلوك غير مشروع يقوم به المكلف، يهدف إلى عدم دفع الضريبة المفروضة عليه كليا أو جزئيا، وقد يكون الغش في شكل تصريحات ناقصة، أو تتضمن بيانات خاطئة، كما يلجأ إلى استعمال أساليب ماهرة يتخلص بها من الضريبة، حيث يحاول مسح كل أثر أثناء تهربه تحسبا لأي رقابة جبائية محتملة.

2. التهرب الضريبي: هو قيام المكلف الخاضع للضريبة (فرد أو شركة) بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة، و المترتبة على دخله أو ثروته أو على أي واقعة أخرى منسئة للضريبة (الاستهلاك أو الاستيراد مثلا)، أو تخفيض مبالغ لهذه الضرائب، من خلال استعمال طرق و أساليب ملتوية لتجنب الضريبي، و هو تهرب مشروع يسعى من خلاله الفرد إلى التخلص من الضريبة جزئيا أو كليا، دون تحميل عبئها للغير، وكذا دون مخالفة التشريعات الضريبية، عن طريق استغلال الثغرات القانونية و النقائص الموجودة في التشريع.

ويختلف التهرب الضريبي عن الغش الضريبي من حيث الأساس أو الفعل المؤدي لذلك، لكن المعنى واحد وهو المخالفة الجبائية و عدم احترام العدالة الضريبية.

إن غياب العدالة الضريبية أصبح عاملا آخر يعيق المستثمرين حيث يضطر الكثير إلى دفع الضرائب في وقتها، في حين يوجد رجال أعمال بلغت الديون الضريبية المتراكمة عليهم المليارات من الدنانير، بل و يتحصلون على قروض مصرفية.

3 الضغط الضريبي: الذي يدفع الأفراد إلى التهرب، و الذي بدوره يؤدي إلى تشويه المعطيات الاقتصادية، الضغط الضريبي الممارس اليوم في الجزائر أصبح رهيبا ولا يشجع على الاستثمار، حيث بات الاقتطاع الضريبي يقارب 27 في المئة و هو رقم أعلى من المسجل في دول الجوار مثل تونس أو المغرب، ما يؤثر على تنافسية السوق الجزائرية.

هذا الضغط الضريبي أصبح ينفرد الاستثمار في البلاد، و دفع بالكثير من رجال الأعمال و أصحاب المهن إلى التوجه نحو بلدان أخرى لإقامة مشاريع استثمارية، بعدما زاد التوسع الضريبي الذي تمارسه الحكومة من حدة الركود الاقتصادي.

ثانياً: أسباب تتعلق بالإدارة:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية وكذلك إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، وذلك ناتج عن ضعف الأجور الوظيفية العمومية، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين إطارات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلفي لموظفي الإدارة الضريبية، التي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة، وتندرج ضمن الفساد الاقتصادي، ولازالت الإدارة الضريبية الجزائرية تعاني من قلة الأداء الضريبي، وبعيدة كل البعد على المعايير الدولية ومن أسباب ذلك ما يلي: (بارش عيسى و بليمان يمينة، 2021، صفحة 102)

✓ نقص المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية مثل روح التسويق، العلاقات العامة، التسيير بالأهداف... الخ؛

✓ نقص الجهود الفعلية للتعريف بالنظام الضريبي بغية نشر الوعي الضريبي لتفادي عدم التحضر الجبائي للمكفنين، وذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة؛

✓ ضعف التكوين في المجال الضريبي، و الاعتماد التام على مضمون النظام الضريبي الفرنسي دون سواه الذي لا يتماشى في أغلب الأحيان مع الواقع؛

الفرع الثاني: سبل معالجة ضعف التحصيل الضريبي:

إن عدم الصرامة في التكفل بالتحصيل الضريبي ومتابعته، مرتبط أساسا بالنقائص الناتجة عن تنظيم الإدارة الجبائية، كما أن ممارسات المشرع في وضع القوانين وتطبيق القرارات، تميزت في

بعض الأحيان بالعشوائية مما نتج عنه ثغرات قانونية يستغلها المكلف بالضريبة، و هذا ما يؤدي إلى تقليص حجم الحصيلة الضريبية التي تزود الدولة بالسيولة المالية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية والوطنية.

وقد باشرت الجزائر في وضع إصلاحات ضريبية في سياق الإصلاحات الاقتصادية، ورافقتها بعصرنة وإصلاح الهياكل الجبائية الموروثة عن الاستعمار، كل هذا من أجل زيادة التحصيل الضريبي، والذي تميز لعدة سنوات بالضعف المستمر، مما صعب من الوضعية المالية للخزينة.

إن تحسين وضعية التحصيل الضريبي مرهونة باتخاذ الإجراءات التالية: (بارش عيسى و بليمان يمينة، 2021، صفحة 103)

- ✓ العمل على إلغاء الديون الجبائية مستحيلة وصعبة التحصيل؛
 - ✓ إرساء العدل بين موظفي الإدارة الجبائية، وتحفيزهم وتوفير الحماية اللازمة لهم في مجال الرقابة و الزيارات الميدانية؛
 - ✓ تكوين الاطارات المتخصصة في المجال الجبائي من خلال وضع برامج تكوينية تتماشى مع التغيرات التي يشهدها النظام الضريبي؛
 - ✓ توفير الامكانيات المادية الضرورية للعمل الإداري و الميداني؛
 - ✓ تحسين العلاقة بين الإدارة و المكلف، وخلق جو من التجاوب والتصالح بينهم؛
 - ✓ رفع الوعي الجبائي لدى المكلفين، والذي ينعكس إيجابيا على تصرفاتهم اتجاه الضريبة؛
 - ✓ خلق التعاون بين الإدارة الجبائية والإدارات الأخرى، حتى تسهل عملية مراقبة و متابعة المكلفين بالضريبة؛
 - ✓ تحسين الرقابة الجبائية بانتهاج سياسة رشيدة للحد من تفاقم اثار التهرب الضريبي؛
 - ✓ إرساء نظام ضريبي عادل يراعى المبادئ الضريبية و يجنب الازدواج الضريبي؛
- ولهذا على الدولة أن تعمل على تكييف التشريع الجبائي نحو التوجه للتقنيات غير المادية، والتأطير والدخول الالكتروني للنظام المركزي

المبحث الثالث: إجراءات رقمنة الإدارة الجبائية وانعكاسها على التحصيل الضريبي

إن رقمنة الإدارة الجبائية لا تقتصر على مجرد تحويل المعاملات الورقية إلى صيغ إلكترونية، بل تشمل إعادة هندسة شاملة لأساليب العمل، وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصال لتعزيز الشفافية، وتسهيل الخدمات للمكلفين بالضريبة، وتحسين رقابة الإدارة الجبائية. ومن هذا المنطلق، يكتسي تحليل انعكاسات الرقمنة على مستوى التحصيل الضريبي أهمية بالغة، لما لذلك من أثر مباشر على الموارد المالية للدولة، ومدى قدرتها على تحقيق العدالة الجبائية وضمان الاستدامة المالية.

المطلب الأول: دور الرقمنة في تعزيز التحصيل الجبائي

تعتبر رقمنة التحصيل الضريبي أحد التوجهات الحديثة لعصرنة الجهاز الإداري الضريبي وتمكينه من السرعة والدقة في العمل، بدل الغرق في الأوراق والمستندات والطرق التقليدية للتحصيل، ووسيلة فعالة لزيادة أداء التحصيل الضريبي، والتقليل من التهرب الضريبي، والتقليل من المنازعات الضريبية.

الفرع الأول: مفهوم رقمنة التحصيل الجبائي

إن رقمنة التحصيل الضريبي تعني باختصار التحول من دفع الضريبة بشكل تقليدي إلى الدفع الإلكتروني أو كما يطلق عليه الدفع عن بعد ويمكن ذكر بعض التعاريف المتعلقة برقمنة التحصيل الضريبي فيما يلي:

التعريف الأول: "وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية التي تختلف آلياتها وخطواتها من دولة إلى أخرى". (مفتاح و بن حليمة، 2022، صفحة 167)

التعريف الثاني: "التحصيل الإلكتروني للضرائب هو أن تتم عملية جباية وتحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل الكترونية بعيدا عن الوسائل التقليدية التي تتطلب إجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى إدارة الضرائب، وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والإجراءات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها لخزينة الدولة بأقل تكلفة وجهد". (مفتاح و بن حليمة، 2022، صفحة 167)

وفي الأخير يمكن القول أنّ رقمنة التحصيل الضريبي تعني أداء المكلف للالتزامات المالية المترتبة عليه اتجاه إدارة الضرائب من خلال استخدام نماذج جاهزة خاصة محفوظة على الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة العامة للضرائب، بحيث يستطيع المكلف سداد ما عليه من حقوق مستحقة ضريبية من خلال الاتصال الإلكتروني مباشرة مع الإدارة الضريبية.

الفرع الثاني: مراحل رقمنة التحصيل الجبائي

تتضمن عملية التحول نحو رقمنة التحصيل الجبائي عدد من المراحل الأساسية التي تشمل مرحلة التخطيط والإعداد لتنفيذ الرقمنة، ومرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي، إضافة إلى مرحلة اختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني وذلك كما هو موضح في الجزء التالي من الدراسة. (هبة غبد المنعم، 2021)

أولاً: مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الجبائي

تعتبر مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الجبائي من أهم المراحل في إطار المنظومة الكاملة للتحصيل الضريبي الإلكتروني حيث تحدد إلى مدى بعيد إمكانية نجاح هذا التحول .
تركز هذه المرحلة على إعداد الخطط الإستراتيجية والمستهدفات القومية لرقمنة التحصيل الضريبي، وعلى وضع التصور الخاص بإعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكافة مراحل التحصيل الضريبي، وتحديد المقومات اللازمة لهذا التحول، وطبيعة التحولات في الأطر التنظيمية والمؤسسية الداعمة لهذا التحول .

ثانياً: مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الجبائي

تركز مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الجبائي على تقييم الفجوات ما بين النظم التقليدية للتحصيل الضريبي والنظم الإلكترونية وتنفيذ مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي الإلكتروني من خلال اختيار التطبيقات المناسبة واختبارها وتقييم مستويات أدائها .

ثالثاً: مرحلة اختبار جودة نظام التحصيل الجبائي الإلكتروني

تنصب هذه المرحلة على اختبار مدى سلامة وتكامل أنظمة التحصيل الضريبي الإلكتروني مع باقي الأنظمة ذات العلاقة على مستوى الدولة ومن أهمها أنظمة تسجيل بيانات المكلفين ضريبياً، وأنظمة الجمارك، والدفع الإلكتروني، إضافة إلى ضمان توفر خدمات الدعم والصيانة الدورية لهذه النظم وتنفيذ اختبارات الجودة، كما تركز هذه المرحلة على زيادة مستويات توعية المكلفين ضريبياً بهذه الأنظمة لضمان تفاعلهم الإيجابي معها .

الفرع الثالث: مكاسب ومزايا رقمنة التحصيل الجبائي

تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في تحقيق العديد من المكاسب والمزايا التي تعود على الدول بتحقيق إيرادات ضريبية أكثر، لذلك تسعى أغلب الدول لتطبيق الرقمنة في هذا الموضوع ومن بين أهم هذه المزايا ما يلي (بو معد سمية، 2023، صفحة 52):

1. -توسيع القاعدة الضريبية

وذلك من خلال مساهمة رقمنة التحصيل الضريبي في الحصول على معلومات إضافية مما يمكن من إنشاء قاعدة بيانات إضافية تسمح بتقييم مستوى الامتثال الضريبي، بالإضافة إلى المراقبة الإلكترونية للامتثال الضريبي، وبالتالي ضمان تدفق الإيرادات الضريبية وتعظيمها، وزيادة مستويات التحصيل الضريبي .

2. -تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي

حيث أن رقمنة إجراءات التحصيل الضريبي والانتقال من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني يسمح باختصار الوقت والجهد وكذا تبسيط وسهولة هذه الإجراءات يسمح بتقليل المنازعات الضريبية، كما أن الرقمنة تسمح بتعزيز الشفافية والحصول على معلومات إضافية تتيح توسيع الأوعية الضريبية وبالتالي محاربة التهرب الضريبي، وتحقيق المساهمة في الامتثال الطوعي للمكلفين، إلى جانب متابعة ومراقبة

المكلفين الغير ملتزمين واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم، وذلك عن طريق إنشاء البطاقة الالكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين .

3. -دمج القطاع الغير الرسمي في الاقتصاد الرسمي:

تقوم الهيئة بالسعي بتسجيل الأعمال الحرة التي يقوم بها بعض الأفراد الذين لا يملكون ترخيص تجاري أو سجلات رسمية لدى الدولة (أعمال تجارية بل غير قانونية)، في النظام الضريبي تنفيذا للتشريعات الضريبية لدمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة، من خلال تطبيق منظومة الفوترة الالكترونية مما يساعد على زيادة الدقة في تعامل المكلفين مع مصلحة الضرائب .

المطلب الثاني: إجراءات رقمنة الإدارة الجبائية لزيادة التحصيل الضريبي

منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، حاولت إدارة الضرائب مواكبتها من خلال التغير المحدث على الهياكل وحتى التنظيم الجبائي وذلك بالاعتماد على نظم المعلومات و الاتصال في تقديم خدماتها من جهة وفي تفعيل التحصيل الجبائي من جهة أخرى، مما يسمح بتقليص نفقات التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي هذا ما دفع إدارة الضرائب إلى الاعتماد على الرقمنة، وإتباع مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: رقمنة المكلف بالضريبة

تسمح رقمنة المكلف بالضريبة بمعرفة الأعران الذين تجب عليهم الضريبة من جهة وكذلك معرفة من يقوم بالتأخر أو عدم دفع ضرائبه من جهة أخرى، وتمت رقمنة المكلف بالضريبة في الجزائر من خلال: (كاميليا بوكره، 2023، صفحة 336)

أولا/ إنشاء الصحيفة الجبائية و رقم التعريف الجبائي

حسب المادة 43 من قانون المالية لسنة 2006 "تؤسس صحيفة جبائية تتضمن مجموعة المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة"، وعلى جميع الأشخاص و الهيئات و الإدارات المقيدين بالصحيفة الجبائية تقديم كل الوثائق أو المعلومات أو المراجع التي بحوزتهم و المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة إلى المديرية العامة للضرائب، حيث تقوم مصالح الإدارة الجبائية بالاطلاع على هذه الوثائق أو المعلومات أو تجمعها و تحللها و تعالجها قصد القيام بمهامها .

بالنسبة لرقم التعريف الجبائي (NIF) تحدده المديرية العامة للضرائب للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وبالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين بالجزائر يتم تعريفهم على أساس مستخرج شهادة الميلاد المسلمة منذ اقل من ستة أشهر من طرف بلدية الميلاد، أما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين خارج الجزائر الذين اكتسبوا أو استعادوا الجنسية الجزائرية على أساس العقد الذي يحل محل شهادة الميلاد، المسلم منذ أقل من ستة أشهر، عند استحالة الحصول على مستخرج شهادة الميلاد، يثبت التعريف بنسخة مصادق على مطابقتها لأصل جواز السفر أو بطاقة التعريف أو بطاقة مقيم أجنبي، وفيما يخص الأشخاص المعنويين الذين

يوجد مقرهم بالجزائر يتم تعريفهم على أساس النسخة الأصلية أو الصورة أو النسخة المصادق على مطابقتها لأصل عقد التأسيس الخاضع لإجراءات التسجيل وكذا رقم التسجيل إذا كانت مقيدة في السجل المركزي التجاري، و بالنسبة للأشخاص المعنويين الذين لا يوجد مقرهم بالجزائر، فيتم تعريفهم على أساس نفس الوثائق المصادق عليها من طرف العون الدبلوماسي أو القنصلي الذي يمثل الجزائر في مكان المقر.

يشمل رقم التعريف الجبائي خمسة عشر رقما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وعشرون رقما عندما يتعلق الأمر بتسجيل إما شخص معنوي أو كيان إداري، إذ يختلف رقم التعريف الجبائي وفقا لفئة دافعي الضرائب، و يمنح رقم التعريف الجبائي من قبل رادارات السلطة الضريبية و يكون مدون علي بطاقات ممغنطة أو على شهادات التسجيل، إن منح التعريف الضريبي و طباعة البطاقات المغناطيسية في المرحلة الأولى كان خلال عام 2007، وكان يمنح للشركات الكبرى، وفي إطار تعزيز التجارة الخارجية كان إجباريا القيام بالتوطين البنكي و التخليص الجمركي على أساس رقم التعريف الجبائي، و بالتالي تم منح التعريف الجبائي للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الناشطين، بعد ذلك أصبح الحصول على رقم التعريف الجبائي إجباريا بالنسبة للمتعاملين و مقدمي العروض في مجال الصفقات العمومية، وكذلك ضمن تشجيع الاستثمار بجميع أشكاله (ANSEJ ;ANGEM ;ANDI ;CNAC)، وبالتالي منح الرقم التعريف الجبائي و طبع البطاقة الممغنطة وشهادات التسجيل لكل من هو معني بدفع الضريبة، حيث يتم تسهيل الحصول على رقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة من خلال إرسال طلب الحصول على الترقيم عبر البريد الالكتروني للإدارة الجبائية <http://nifenlingne.mfdgi.gov.dz>

ثانيا/ البطاقية الالكترونية الوطنية للغشاشين

البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش هي قاعدة معطيات ممرضة للمعلومات المتعلقة بمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات و التنظيمات الجبائية و التجارية و الجمركية و البنكية و المالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، وعندما ترتكب المخالفة من طرف شخص معنوي يمتد هذا التسجيل إلي ممثليه القانونيين، يتم تزويد هذه البطاقية من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالتجارة و بنك الجزائر .

تتولى مصالح المديرية العامة للضرائب بتنظيم و تسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش من خلال إنشاء قاعدة معطيات ممرضة للبطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و تحيينها وإدارتها كما تقوم بحفظ المعطيات على دعائم مغناطيسية و مادية.

الفرع الثاني: رقمنة الادارة الجبائية

أولاً: إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب: يعتبر الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب في الجزائر (www.mfdgi.gov.dz) بوابة مهمة لتطبيق الادارة الالكترونية في الادارة الجبائية، وذلك من خلال الخدمات العديدة التي تقدمها للمكلفين، ومن بين هذه الخدمات نجد: (رمزي حمش و سامية بوضياف، 2021، صفحة 208)

- ✓ نشر مختلف الوثائق و التشريعات الجبائية التي يحتاجها لمكلفون بالضريبة؛
- ✓ نشر كل الإعلانات و الأخبار الجديدة في مجال الضرائب؛
- ✓ التواصل بين الإدارة الجبائية و المكلف بالضريبة عن طريق الرسائل الالكترونية .

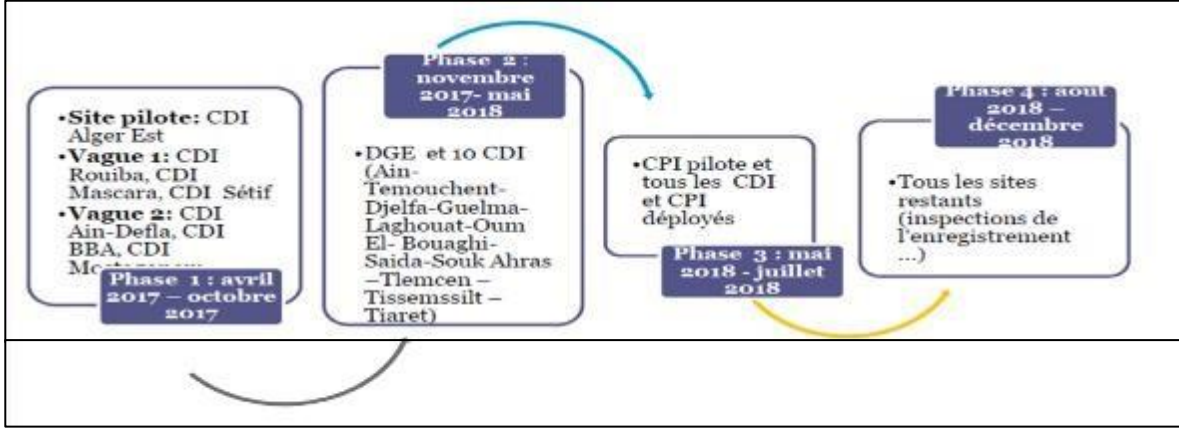
ثانياً: التصريح الالكتروني للضرائب و الرسوم: ويكون ذلك من خلال البوابتين الالكترونيين:

01.البوابة الالكترونية "جبائتك": يعتبر نظام المعلومات الضريبية " جبائتك" أول تجربة جزائرية تسمح بالتصريحات الضريبية عن بعد، وهذا في إطار عصرنة الإدارة الجبائية و استخدام الوسائل التكنولوجية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة، وكذلك تسهيل عملية تقديم التصريحات الضريبية دون أي ارتباط بالإدارة التقليدية التي لها أوقات محددة للعمل.

وتم الإطلاق الفعلي لنظام المعلومات الجبائي "جبائتك" في سنة 2017 من خلال تجربته كمرحلة أولى في مركز الضرائب للجزائر شرق، وبعد ذلك تم العمل على توسعت استعماله عبر مراحل ليشمل المكلفين التابعين لأغلب الإدارات الجبائية عبر الوطن، وعملية التوسعة لازالت قائمة.

ويمكن للمكلفين التصريح بالتزاماتهم للضريبة عن طريق الموقع الالكتروني (<http://jibavatic.mfdgi.gov.dz>)، وتتميز عملية ايداع التصريحات بالسهولة و البساطة فما على المكلف سوى إدخال المبلغ الخاضع للضريبة بينما تتكفل خوارزميات الموقع بحساب مبلغ الضريبة الواجب دفعه، كما تم استحداث بموجب المادة 16 من قانون المالية لسنة 2021 التصريح الالكتروني للميزانية الجبائية، وقد تم تجسيد هذا التطبيق على اربع مراحل كما يلي: (رمزي حمش و سامية بوضياف، 2021، صفحة 209)

شكل رقم: (01) : مراحل نشر استخدام نظام المعلومات "جبائتك"



المصدر: كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006_2022)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023، ص 337.

02. البوابة الالكترونية الجديدة "مساهمتك": تم التوقيع بتاريخ 19 جويلية 2021 بمقر وزارة المالية على اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب و المدير العام لبنك الجزائر الخارجي (BEA)، لغرض الانخراط في نظام قبول الدفع الالكتروني (CIB) وبحضور الامين العام لوزارة المالية، "مساهمتك" هو فضاء مخصص لمكلفين بالضريبة المسجلين و الخاضعين للهيئات الجبائية غير المجهزة بنظام المعلومات "جبائتك"، حيث ستسمح لهم (التابعين لقباضات الضرائب) بالتصريح و دفع ضرائبهم و رسومهم عبر الانترنت بواسطة البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية، و الخصم المباشر حيث تم تسقيف التسديد عن طريق البطاقة البنكية بمبلغ 05 ملايين دينار في مرحلة أولى، على أن يتم رفع المبلغ إذا استلزم الأمر ذلك، كما تم تحديد الدفع بالبطاقة الذهبية بمبلغ 01 مليون دج، وقد تم اختيار وهران كموقع تجريبي لان بها قباضاتان للضرائب وهران شرق_ وهران غرب، ولا تتوفر لحد الآن على مراكز للضرائب (CDI) أو مركز جوارى للضرائب لتحسين جودة الخدمات، و حاليا تشمل أيضا الجزائر غرب، بومرداس، تيزي وزو. (كاميليا بوكرة، 2023، صفحة 337)

يهدف نظام جبائتك أو مساهمتك إلى: (ميمون عماد و لعربية محمد، 2020، صفحة 10)

- ✓ التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف لضريبة وصلا للوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- ✓ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطور وجهات متعددة
- ✓ رقمنة عملية تسيير المادة الجبائية
- ✓ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمل الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي

للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف لمكلف لضريبة

✓ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلف لضريبة مع إعطاء للمحقق إمكانية القيام بعملية مقارنة بين

المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.

✓ الحصول على الجداول في الوقت المناسب والتي من شأنها تقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى

✓ التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط

✓ تقديم معطيات تلميحية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات

✓ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة لمطبوعات الجبائية.

03.- البوابة الالكترونية "طابعكم": في إطار تنفيذ استراتيجية الرقمنة لوزارة المالية، والتي تأتي تجسيدا

للتزامات رئيس الجمهورية المتعلقة برقمنة كل القطاعات وعصرنة المرفق العام، تم يوم الخميس 08 أوت

2024 الإطلاق الرسمي للمنصة الرقمية الجديدة "طابعكم"، للدفع الالكتروني للطوابع الجبائية و استخراجها

عبر الانترنت.

تهدف هذه المنصة الرقمية "طابعكم" إلى تحسين و تسريع الإجراءات و توفير عناء التنقل و تقليل

الأعباء على المواطنين، في مرحلة أولية ، بدفع حقوق الطابع المتعلقة بجواز السفر الصادر داخل الوطن،

بطاقة التعريف الوطنية و رخصة السياقة البيومترية باستخدام بطاقات الدفع: بطاقة الذهبية و بطاقة الدفع

ببم البنوك (CIB)، وهذا على مدار اليوم والأسبوع، ويمكن الاستفادة من الخدمات المقدمة من خلال هذه

المنصة الجديدة بالولوج إليها عبر الرابط التالي: <http://tabioucom.mf.gov.dz>

كما سيتم في الأيام القادمة، توسيع نطاق هذه الخدمة لتشمل وثائق إدارية أخرى، تتمثل في جواز السفر الصادر

خارج الوطن، تأشيرات السفر، السجلات التجارية، عقود النقل، بطاقة الإقامة المؤقتة والشهادات القنصلية.

إن هذه الخدمة الجديدة المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب هي ثمرت جهود حثيثة جمعت

المديرية العامة للضرائب بمختلف الأطراف والشركاء المتمثلة في: وزارة المالية، وزارة الداخلية والجماعات

المحلية والتهيئة العمرانية، وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، تجمع النقد الآلي (GIE

Montéque)، شركة النقد الآلي و المعاملات التلقائية بين البنوك (SATIM) ومؤسسة دعم تطوير الرقمنة

(EADN) (www.mfdgi.gov.dz, 2024).

المطلب الثالث: انعكاسات رقمنة الادارة الجبائية على التحصيل الضريب

يوجد اهتمام متزايد من قبل الإدارة الضريبية حول تطبيق الرقمنة الإدارية في المجال الضريبي لما لها

من دور فعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي، ويمكن أن نستخلص دور الرقمنة الجبائية في زيادة

التحصيل الضريبي من خلال (لظفي بن الشيخ، مداخلة بعنوان " متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة

الضريبية"، 2023، صفحة 08):

- تسهل عملية الرقمنة العمل الملقى على عاتق الإدارة الجبائية حيث تمتاز بأنها توفر الكثير من إجراءات حساب المادة الخاضعة للضريبة، وكذلك تعمل على خفض من احتمالات نشوء منازعات واعتراضات من طرف المكلفين بالضريبة؛
- التشغيل الآلي لعملية استقبال المكلفين بالضريبة واستفساراتهم المتعلقة بتسديد الضريبة، ولعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الحقيقي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة يساهم بشكل مباشر في القضاء على مختلف التلاعبات؛
- تفعيل نظام دفع التصاريح الجبائية إلكترونياً يؤدي إلى تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية وزيادة التفاعل بينهما، وهذا ما يؤدي إلى التزام المكلفين بالضريبة بأجال دفع الضريبة؛
- سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الإدارة الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين بالضريبة، وتبسيط إجراءات عملية الفحص والتحليل.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجهها رقمنة الإدارة الجبائية والجهود المبذولة في سبيل رقمته

تواجه رقمنة الإدارة الجبائية العديد من التحديات وفي ما يلي سنبرز أهمها، و بيان الجهود المبذولة في سبيلها.

الفرع الأول: التحديات التي تواجهها رقمنة الإدارة الجبائية

لعل أهم العقبات التي تواجه الإدارة الجبائية اليوم هي عدم مواكبتها لثورة الإعلام والاتصال والتجارة الإلكترونية، هذه الأخيرة التي أصبحت تشكل تحدياً ورهاناً صعباً أمام الأنظمة الضريبية والمتمثلة فيما يلي (لطفي بن الشيخ، مداخلة بعنوان " متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية"، 2023، صفحة 09):

أولاً: عدم توافق البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وهو الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات التقنية وتوفيرها في جميع مصالح الإدارة الضريبية، كذلك إنشاء وتطوير شبكة رقمية لخدمات الإنترنت والعمل على خفض تكاليف استخدامها، إلا أنه بالرجوع إلى حالة الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، إلى جانب أنه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الإنترنت .

ثانيا: عدم توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني

تطلب ذلك توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني ، حيث يتطلب نجاح تطبيق معاملات ا لإدارة الضريبية الإلكترونية ضرورة تكامل عدة عناصر، والعمل على استبدال الوسائل التقليدية بوسائل إلكترونية تصلح لهذا الغرض، مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول مثل كينيا قد عملت على جعل المكلفين بالضريبة يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة .

ثالثا: غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الإلكتروني

إن عملية تقديم التصريحات إلكترونيا تلعب دورا هاما في عملية تحسين التحصيل الضريبي، وكذلك مكافحة التهرب الضريبي ،إلا أنه نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الإلكتروني بالنسبة لكل الفئات، إذ نجد أنها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبيريات المؤسسات فقط.

رابعا: عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع ا لإدارة الضريبية الإلكترونية

يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق ا لإدارة الضريبية ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة ا لإدارة الضريبية الإلكترونية ، ويعترف بكل المعاملات التي تتمم خلالها .

خامسا: عدم وجود حماية المعاملات الإدارية الضريبية الإلكترونية

يحتاج نجاح ذلك لضرورة توفير المتطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعاملات وكذلك حمايتها من الاختراق والاحتيال، لأنه بالرغم من مزايا تبني ا لإدارة الإلكترونية التي لا تعد بديلا عن الإدارة التقليدية، وإنما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية، فهناك العديد من المخاطر التي يواجهها الأمن الإلكتروني، مثل صعوبة تتبع ومراقبة العمليات الإلكترونية نظرا لخصوصية هذه الرسائل التي قد لا تترك أثرا لتدفقها، كذلك الاحتيال الذي يمكن أن يقع جراء سرقة البيانات أ و اختراق حسابات، خير مثال على ذلك، ما وقعت فيه مصالح ضرائب الأمريكية، الأمر الذي كشف عن وجود ثغرات وهذا ما دل على ضعف النظم الحكومية.

سادسا: التحديات البشرية

طرحت الإدارة الرقمية تحديات جديدة للبشرية تمثلت في نقل العديد من المجالات إلى مجال الاحتراف والمهارة التي تخص العنصر البشري في عصر التكنولوجيا العالية، وهذا يقف عقبة أمام تنفيذ استراتيجية الرقمنة .

ومن هنا تأتي أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ليحل محل رأس المال المادي في ظل التسارع التكنولوجي، ويمكن تلخيص أهم التحديات البشرية فيما يلي: (لطفي بن الشيخ، مداخلة بعنوان " متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية"، 2023، صفحة 10)

- ✓ عدم توافر القيادات المؤهلة، والقادرة على قيادة التحول الرقمي؛
- ✓ قلة المهارات والكفاءات المتخصصة على مستوى الإدارة الضريبية أو سوق العمل؛
- ✓ عدم إلمام أعوان الإدارة الضريبية بتقنيات الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصال، لقلة البرامج التدريبية المتخصصة؛
- ✓ ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي، وندرة تقديم الحوافز للعاملين للتوجيه نحو النمط الرقمي؛
- ✓ ضعف الوعي الثقافي لتكنولوجيا المعلومات داخل الإدارة الضريبية، مما يؤدي إلى مقاومة التغيير؛
- ✓ غياب ثقافة المعلوماتية لدى غالبية المكلفين بالضريبة.

سابعاً: التحديات المالية

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البيئة التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي، خاصة إنشاء شبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة؛
- ✓ قلة الموارد المتاحة لبعض الإدارات الضريبية، بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحددة الإنفاق؛
- ✓ قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية؛
- ✓ التكلفة العالية للبرمجيات الخاصة بمعالجة البيانات المختلفة لغرض الحصول على نتائج تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

الفرع الثاني: الجهود المبذولة في سبيل رقمنة الإدارة الجبائية

قامت الإدارة الضريبية بعدد من الجهود من أجل أن تكون إدارة عصرية و متطورة، ولهذا الغرض جهزت الأرضية الأساسية لنجاح ذلك المشروع، من خلال إصدار التشريعات المناسبة لمثل هذه الإصلاحات وتنفيذها وفق الرقمنة في المجال الضريبي: (لطفي بن الشيخ، مداخلة بعنوان " متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية"، 2023، صفحة 11)

أولاً: الإطار التشريعي

اتجهت الجزائر من خلال مساعيها لتحقيق العصرية في كافة المجالات، وخاصة في المجال الضريبي إلى صياغة العديد من التشريعات لتسهيل العمل، وتبسيط الإجراءات، وكل هذا وفق متطلبات نجاح الإدارة الإلكترونية الضريبية، وعلى غرار العديد من الدول المتقدمة في المجال الضريبي ومواكبتها، ونذكر منها

أبرز التشريعات: (لطفي بن الشيخ، مداخلة بعنوان " متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية"، 2023، صفحة 12)

- ✓ الاعتراف بالإمضاءات الإلكترونية وتضمنين هذا التعريف؛
- ✓ التعاقد الإلكتروني؛
- ✓ التشريعات الخاصة بتأمين الموارد التكنولوجية.

ثانيا: الإطار التنفيذي

اتخذت المصالح الضريبية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب عديد من الإصلاحات والإجراءات التنفيذية في سبيل نجاح الإدارة الإلكترونية نذكر منها: (لطفي بن الشيخ، مداخلة بعنوان " متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية"، 2023، صفحة 13)

- ✓ إدخال تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ رقمنة الإدارة الفرعية .

خلاصة الفصل

خلصنا من خلال هذا الفصل الى أن رقمنة الإدارة الجبائية تعد آلية حديثة تهدف الى تحسين الأداء الإداري والمالي، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية التقليدية، كما تبين أن التحصيل الضريبي يتأثر بعدة عوامل قانونية وتنظيمية وتقنية وأن الرقمنة من شأنها أن تساهم في تعزيز الشفافية، تحسين الخدمة، وتوسيع الوعاء الضريبي، رغم وجود تحديات تتعلق بالبنية التحتية، الكفاءات البشرية، وقبول التغيير داخل الإدارة والمجتمع الإداري

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لإنعكاسات رقمنة

الإدارة الجبائية على التحصيل

تمهيد

استنادا إلى ما جاء في الجانب النظري، وتدعيما لمعلوماتنا و استكمالا للإجابة عم الإشكالية المطروحة سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب الميداني من أجل تسليط الضوء على انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي

وقد اخترنا المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج كنموذج لدراسة حالة باعتبارها الهيئة الجبائية العليا على مستوى الولاية وأحد الهياكل الجبائية الرئيسية و المحورية في النظام الجبائي الجزائري بحسب الهيكل التنظيمي الساري المفعول حاليا، في تلعب دورا هاما في تنفيذ كل التشريعات الجبائية المتخذة على مستوى المستويات العليا للنظام الجبائي الجزائري، مركزين على انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي .

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعريريج

المبحث الثاني: مراحل وإجراءات تحصيل الضريبة لدى مصلحة الضرائب لولاية برج بوعريريج

المبحث الثالث: انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج

تعتبر المديرية الولائية للضرائب السلطة التنفيذية للدولة وتعد هيئة عمومية غير ممرضة تابعة لوزارة المالية. حيث تقوم المديرية بتنفيذ مختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب، وإحصاء المكلفين بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين المشكوك فيهم، ودراسة الشكاوى المقدمة من طرف المكلفين والفصل في المنازعات الجبائية.

سنطرق في هذا المبحث إلى تعريف المديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج وكذا هيكلها التنظيمي والمهام التي تقوم بها.

المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج

الفرع الأول: تقديم عام للمديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج

أنشأت المديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج إثر إعادة تنظيم وهيكل الإدارة الجبائية طبقاً لأحكام المرسوم رقم : 91/60 المؤرخ في 23 فيفري 1991 (المعدل والمتمم) بالقرار الوزاري المؤرخ في 30 افريل 1991 المحدد لتنظيم صلاحيات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية .

تتشكل مديرية الضرائب من مصالح داخلية و أخرى خارجية، تتمثل المصالح الداخلية في المديريات الفرعية الكائن مقرها على مستوى المديرية الولائية (نزل المالية)، وتتمثل المصالح الخارجية في مراكز الضرائب، والمراكز الجوية للضرائب، مصالح الوعاء (المفتشيات) ومصالح التحصيل (القباضات)

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب ببرج بوعرييج

تضم المديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج من خمس (05) مديريات فرعية وكل مديرية تتكون من مجموعة مكاتب كما يلي:

أولاً: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية (SDOF)، وتكلف بـ:

- ✓ تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار؛
- ✓ التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛
- ✓ متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

تعمل على تسيير:

1. مكتب الجداول، ويكلف بـ:

✓ التكفل بالجدول العامة والتصديق عليها؛

✓ التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

2. مكتب الإحصائيات، ويكلف بـ:

✓ استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛

✓ مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛

✓ مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

3. مكتب التنظيم والعلاقات العامة، ويكلف بـ:

✓ استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛

✓ متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية؛

✓ نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

4. مكتب التنشيط والمساعدة، ويكلف لا سيما، بضمان ما يلي:

✓ التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها؛

✓ متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل (SDR)، وتكلف بـ:

- ✓ التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو اتاوى؛
 - ✓ متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛
 - ✓ التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
 - ✓ مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.
- تعمل على تسيير:

1. مكتب مراقبة التحصيل، ويكلف بـ:

- ✓ دفع نشاطات التحصيل؛
- ✓ المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات؛
- ✓ إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

2. مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله، ويكلف بضمان:

- ✓ متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛
- ✓ المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛
- ✓ التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛
- ✓ ضمان إعداد وتأشير العمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3. مكتب التصفية، ويكلف بضمان:

- ✓ مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛
- ✓ استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛
- ✓ مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة،
- ✓ التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات (SDCX)، وتكلف بضمان:

- ✓ معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛
- ✓ معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

تعمل على تسيير:

1. مكتب الاحتجاجات، ويكلف

- ✓ باستلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛

- ✓ استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

2. مكتب لجان الطعن، ويكلف بـ:

- ✓ دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقد يمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة؛

✓ تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن.

3. مكتب المنازعات القضائية، ويكلف بـ:

✓ إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛

✓ الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

4. مكتب التبليغ والأمر بالصرف ويكلف بـ:

✓ تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛

✓ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

رابعا: المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية (SDCF)، وتكلف بـ:

✓ بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

تعمل على تسيير:

1. مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:

✓ تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛

✓ تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

2. مكتب البطاقات والمقارنات، ويكلف بـ:

✓ تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛

✓ التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛

✓ مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

3. مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

✓ متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛

✓ تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛

✓ إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

4. مكتب مراقبة التقييمات، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:

✓ استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً؛

✓ المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية؛

✓ متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

خامساً: المديرية الفرعية للوسائل (SDM)، وتكلف بـ:

✓ تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛

✓ السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

تعمل على تسيير:

1. مكتب المستخدمين والتكوين، ويكلف بـ:

✓ السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين؛

✓ إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل والتي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

2. مكتب عمليات الميزانية، ويكلف بـ:

✓ القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ عمليات الميزانية؛

✓ تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛

- ✓ تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛
- ✓ الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

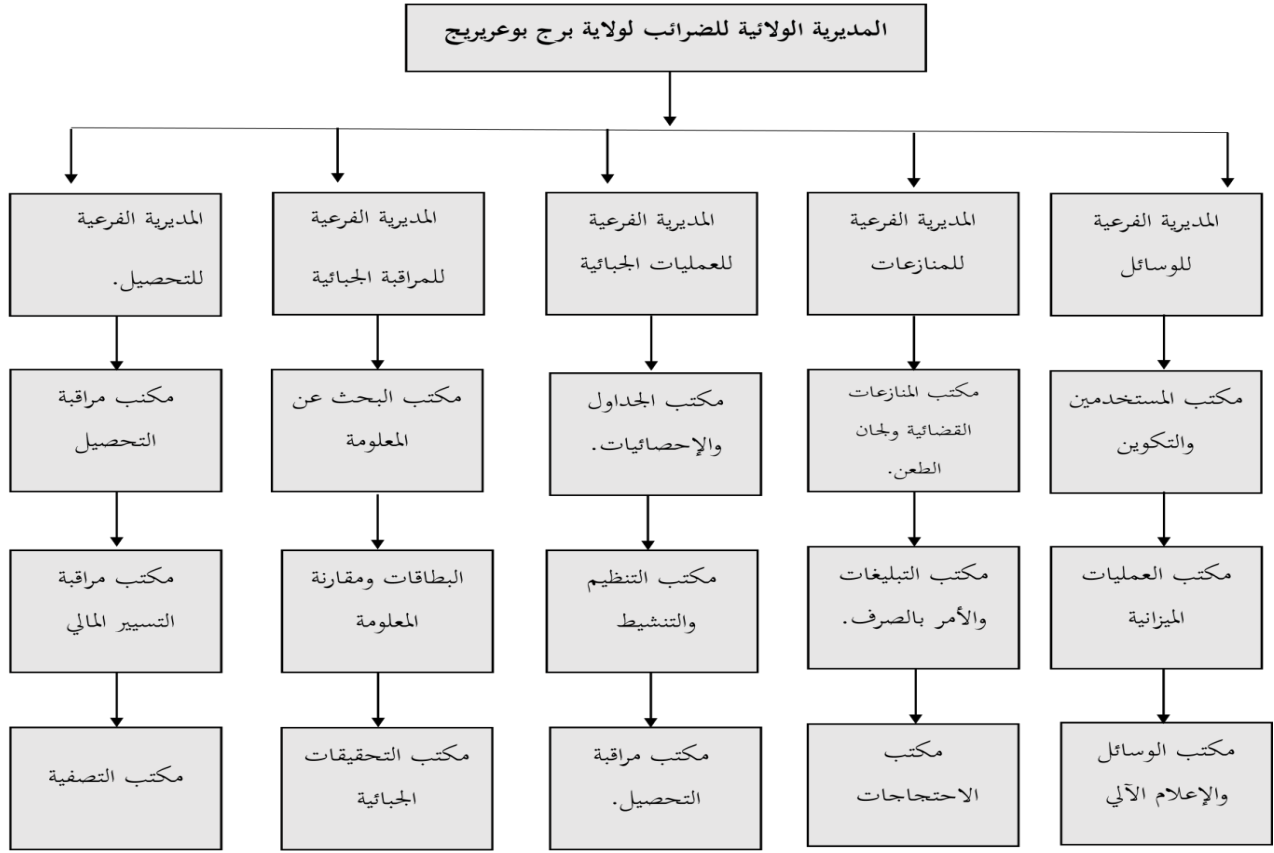
3. مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف، ويكلف بـ:

- ✓ تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛
- ✓ تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

4. مكتب الإعلام الآلي، ويكلف بـ:

- ✓ التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي و الجهوي ؛
- ✓ المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريرج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المقدمة من المديرية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب

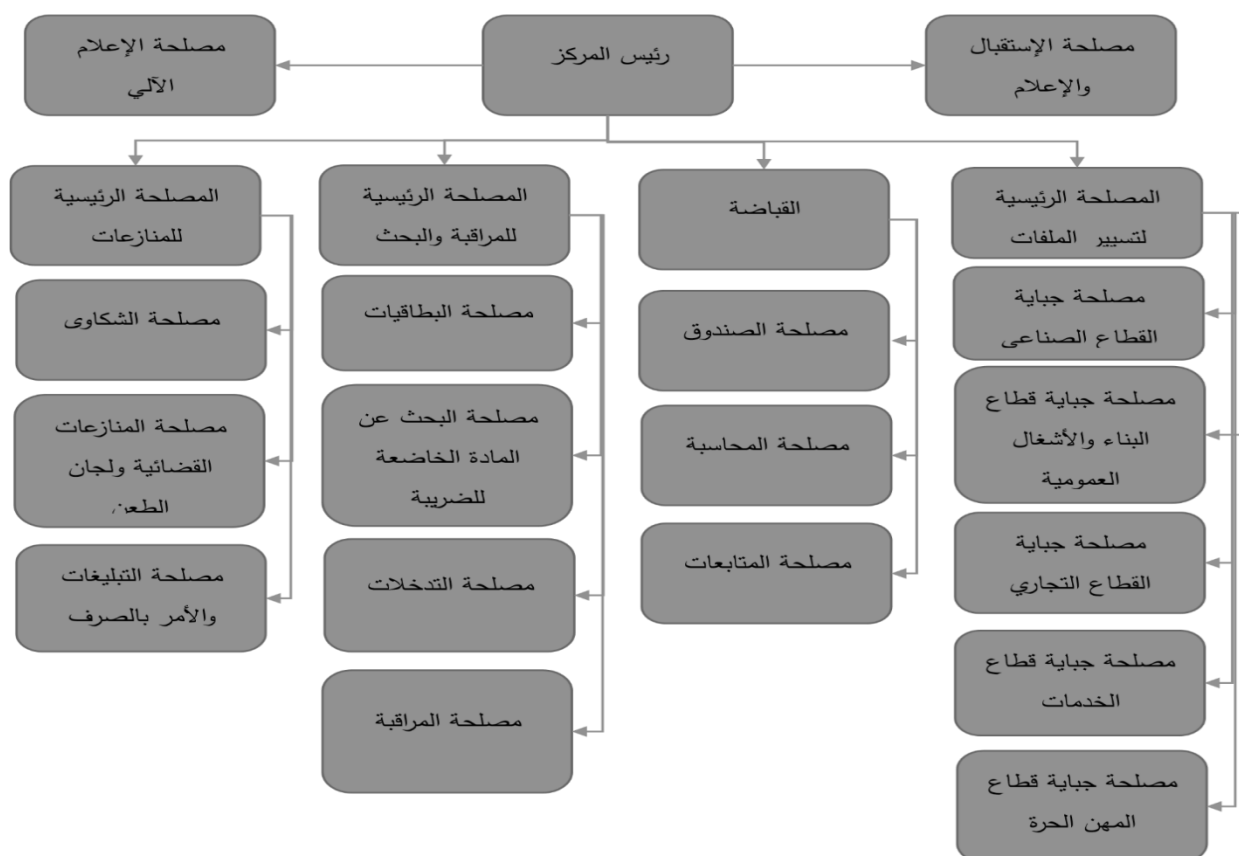
الفرع الأول: مركز الضرائب (CDI):

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع تحت اشراف رئيس المركز كل مهام التسيير و التحصيل و المراقبة و المنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات و القباضات و مديريات الضرائب الولائية، ويشكل مركز الضرائب المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه و هم (المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي، المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات)

وضع مركز الضرائب ببرج بوعريرج حيز الخدمة بتاريخ 02 ديسمبر 2012، وله اختصاص يغطي الحدود الإقليمية لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريرج، ويتكون هذا المرفق من ثلاث مصالح رئيسية و قباضة ومصلحتين وهو مكلف بـ:

- ✓ تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير خاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛
- ✓ مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- ✓ إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعايناتها والمصادقة عليها؛
- ✓ تعويض قروض الرسوم وتنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض و استخراج النقود؛
- ✓ البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- ✓ إعداد وإنجاز برامج تدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- ✓ تدرس الشكاوي وتعالجها، كما تتبع منازعات الإدارية القضائية؛
- ✓ تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة كما تتضمن مواعيد وتسييرها؛
- ✓ تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء مؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛

الشكل رقم (03): هيكل تنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المقدمة من المديرية

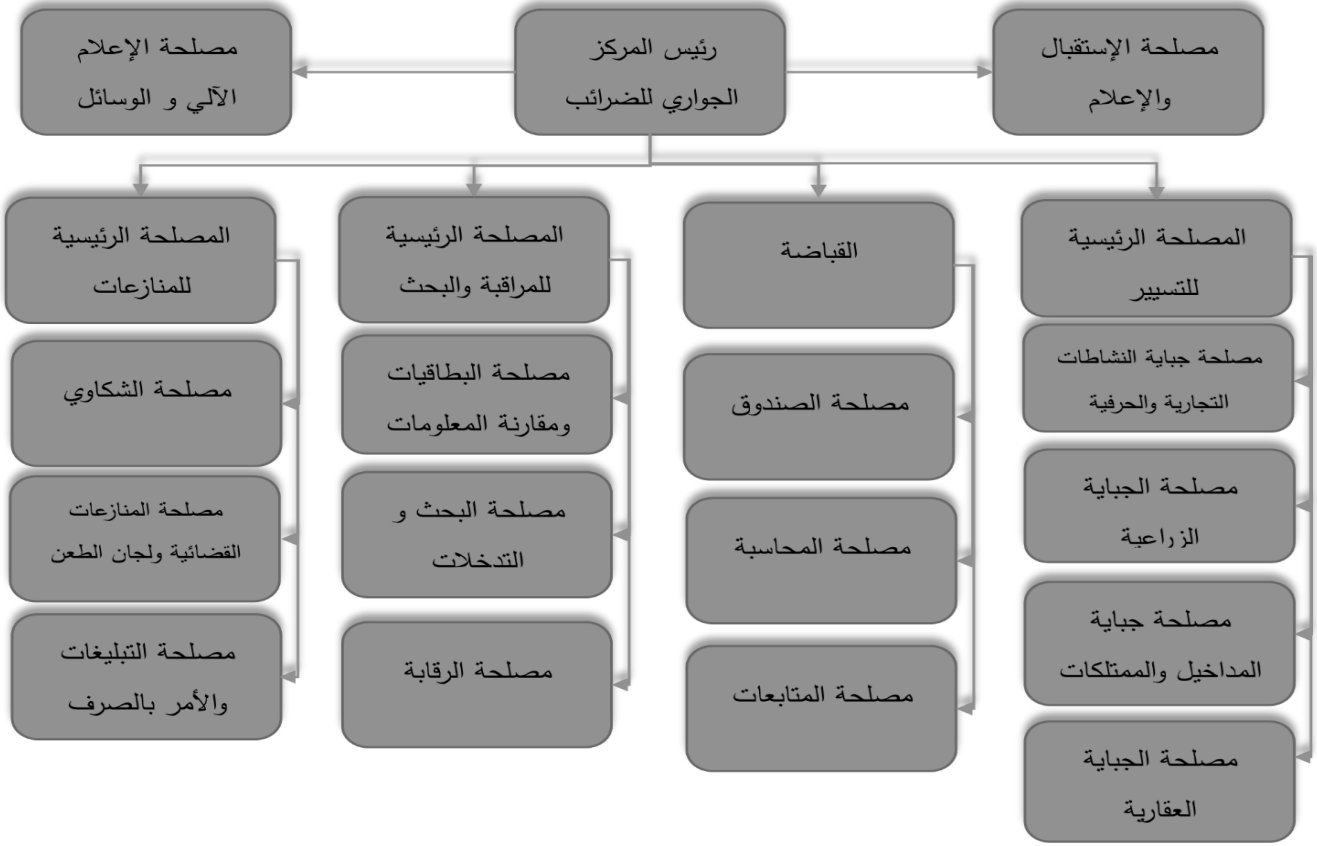
الفرع الثاني: مركز الجوازي للضرائب (CPI):

تعد المراكز الجوارية للضرائب من المصالح العملية للمديرية العامة للضرائب التي تم إطلاقها في إطار برنامج العصرية، بهدف ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين، من خلال تسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات و مركز الضرائب، إذ يعتبر المحاور الجبائي الوحيد لهم.

إن مركز الجوازي للضرائب هو مركز ذو اختصاص و بنية موحدة يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين لها لإتمام واجباتهم الجبائية و المتمثلين في:

- ✓ المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزافي
- ✓ الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية (الضريبة على الدخل الإجمالي التابعة لمكان وجود مسكنه).
- ✓ الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية.
- هو مكلف بمجموعة من المهام تتمثل في:
- ✓ تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والمستثمرات الفلاحية؛
- ✓ تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية والغير مبنية؛
- ✓ المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة أو أي جزء من نشاطهم الخاضع للرسم؛
- ✓ تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مركز الضرائب برسم الضرائب أو الرسوم غير متكفل بها من قبل هياكل جبائية التي تخضع لها؛
- ✓ تمسك وتسيير ملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها؛
- ✓ تتكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والأتاوى؛
- ✓ تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ✓ تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- ✓ يراقب التصريحات وتنظم التدخلات.

الشكل رقم 04: هيكل تنظيمي للمركز الجوازي للضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المقدمة من المديرية.

الفرع الثالث: مصالح الوعاء (المفتشيات):

إن الهيئة المسؤولة عن الوعاء "فرض الضريبة" تسمى بالمفتشية "inspection"، ومن مهامها تأسيس الضريبة و الرسوم، مراقبة كل تصريحات المكلفين بالضريبة و المراقبة المعمقة للملفات الجبائية، أيضا التدخلات في عين المكان وجمع كل المعلومات فيما يخص الضرائب المباشرة و حقوق الطابع و المخزونات وإحصاء كل النشاطات منها المتغيرة فالمهمة الرسمية للتدخلات هي الإحصاء منها البناءات المبنية و ير المبنية و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتضم (04) مصالح وهي:"

✓ مصلحة التدخل؛

✓ مصلحة جباية الشركات الطبيعيين؛

✓ مصلحة جباية الشركات والمهن الحرة؛

✓ مصلحة جباية العقارات.

والشكل رقم(05) يمثل الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب

الشكل رقم(05) الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب(الوعاء) لولاية برج بوعرييج



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في 1991/02/23 الجريدة الرسمية العدد 09 ص 04.

الفرع الرابع: مصالح التحصيل (القباضات):

ان الهيئة المسؤولة عن عملية التحصيل تسمى قباضة الضرائب "recette"، وهي هيئة قاعدية مهمتها

الرئيسية تحصيل الضريبة وتضم ثلاثة(03) اقسام وهي:

✓ قسم شباك التحصيل؛

✓ قسم المحاسبة؛

✓ قسم المتابعة.

والشكل رقم(06) يمثل الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب لولاية برج بوعرييج

الشكل رقم(06) الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب لولاية برج بوعرييج



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في 1991/02/23، مصدر سبق ذكره، ص 06.

المطلب الثالث: مهام المديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعرييج

- ✓ ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- ✓ السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها
- ✓ تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
- ✓ إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛
- ✓ تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
- ✓ الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوي؛
- ✓ مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم □ ما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك؛
- ✓ متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- ✓ ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛

- ✓ تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- ✓ إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها؛
- ✓ وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- ✓ دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
- ✓ متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛
- ✓ تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- ✓ ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
- ✓ توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- ✓ تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
- ✓ تكوين رصيда وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛
- ✓ السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛
- ✓ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- ✓ نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الرابع: المفتشيات والقباضات التابعة للمديرية الولائية لبرج بوعريريج و حدودها الاقليمية

- تنقسم مفتشيات الضرائب لولاية برج بوعريريج إلى تسع من بينها مفتشية التسجيل و الطابع وكذا مفتشية الضمان للمراقبة والتحقيق والمركز الجوارى للضرائب وكلها تعمل حسب نطاق إقليمي محلي أو ولائي مشترك مع ولاية أخرى، وهي على النحو التالي:

- 01- المركز الجوّاري برج بوعريريج: حدوده الإقليمية هي بلدية برج بوعريريج شرقا، سيدي مبارك، شارع امباركية إسماعيل، مزهود عبد القادر، نهج هواري بومدين، شارع زروقي محمد، عبد القادر الباركي نهج عامر عمار، نهج الأمير عبد القادر، نهج الجمهورية، شارع فارس محمد
 - 02- مفتشية التسجيل و الطابع والمواريث و البطاقية: حدودها الاقليمية ولاية بوعريريج؛
 - 03- مفتشية الضمان والمراقبة و التحقيق: وتضم كل من ولاية برج بوعريريج و ولاية المسيلة؛
 - 04- مفتشية الضرائب مجانية: وتضم بلديات مجانية، ثنية النصر، اليشير، جعافرة، تفرق، الماين، القلة؛
 - 05- مفتشية الضرائب برج زمورة: وتضم بلديات برج زمورة، أولاد دحمان، تسامرت، حسناوة؛
 - 06- مفتشية الضرائب منصورّة: وتضم بلديات منصورّة، المهير، بن داود، اولاد سيدي ابراهيم، حرازة؛
 - 07- مفتشية الضرائب برج الغدير: وتضم بلديات برج الغدير، العناصر، بليمور، غيلاسة، تلقعيت؛
 - 08- مفتشية الضرائب الحمادية: وتضم بلديات الحمادية، الرابطة، العش، القصور.
 - 09- المركز الجوّاري راس الواد: ويضم بلديات راس الواد، أولاد براهيم، عين تسرة، بئر قاصد علي، عين تاغروت، خليل، تكستار، سيدي امبارك
- يوجد 09 قباضات على مستوى ولاية برج بوعريريج من بينها قباضة مركز الضرائب التي تطرقنا إليها سابقا، تنتشط باقي القباضات في دوائر إقليمية محددة تابعة لنفس المفتشيات.
1. قباضة مركز الضرائب؛
 2. قباضة المركز الجوّاري للضرائب برج بوعريريج؛
 3. قباضة المركز الجوّاري لراس الواد؛
 4. قباضة الضرائب مجانية؛
 5. قباضة الضرائب برج زمورة؛
 6. قباضة الضرائب منصورّة؛

7. قباضة الضرائب برج الغدير؛

8. قباضة الضرائب الحمادية.

المبحث الثاني: مراحل وإجراءات تحصيل الضريبة لدى مصلحة الضرائب لولاية برج بوعريريج

يعتبر التحصيل الجبائي آخر وأهم المراحل للعملية الضريبية برمتها، إذ أنه بمثابة التتويج النهائي لعدة مراحل، وينتج عنه تزويد الخزينة العمومية بالإيرادات اللازمة لتحقيق التنمية في شتى الميادين سنتطرق في هذا المبحث لمراحل التحصيل الضريبي وإجراءاته من خلال البوابة الالكترونية "جبائتك" و "مساهمتك"، وكذلك مراحل معالجة مشاكل التحصيل الضريبي

المطلب الأول: مراحل تحصيل الضريبة لدى مصالح الضرائب

قبل التحدث عن سير عملية التحصيل الضريبي لابد أن يكون المكلف على استعداد وقابلية للدفع وليكون كذلك لابد أن يصرح بوجود نشاط تجاري يخضعه للضريبة وذلك بامتناله للقواعد والقوانين التي تسير مجالات الضريبة، تتمثل هذه العملية في مجموعة من المراحل والتي هي من اختصاص مفتشية الضرائب

أولاً: تكوين الملف

يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف جبائي يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنطقة التي سوف يزاولون فيها نشاطهم ويتضمن الملف ما يلي:

1. بالنسبة للأشخاص الطبيعيين

✓ شهادة الميلاد الأصلية؛

✓ شهادة الإقامة؛

✓ نسخة من عقد الإيجار الملكية؛

✓ طلب خطي للوضعية الجبائية؛

✓ تقرير المحضر القضائي؛

2. بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات)

✓ شهادة الميلاد الأصلية للمسير وشركاه؛

✓ هيكل المؤسسة؛

✓ عقد الإيجار أو الملكية؛

✓ شهادة الإقامة للمسير وشركاؤه؛

✓ طلب خطي للوضعية الجبائية؛

✓ تقرير المحضر القضائي.

ثانيا: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر، وهما النظام الحقيقي والنظام الجزافي، يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها، إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي، أما بالنسبة للنشاطات الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق الذي يكون وفقا لطبيعة النشاط.

إذا تعدى رقم الأعمال المحقق 15.000.00 دج يفرض عليه النظام الحقيقي، أما إذا كان أدنى من ذلك سيخضع مباشرة للنظام الجزافي كما يلي:

1. **النظام الجزافي**: حتى يتم تسجيل المكلف في النظام الجزافي لابد من إتباع بعض الخطوات وتكون على النحو التالي:

يجب على المكلفين بالضريبة القيام بالتصريح بالوجود، وهذا باكتتاب وثيقة تسمى (G08) ثم يتعين عليهم في حالة خضوعهم لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح تقديري وهي وثيقة أخرى تسمى (G12)، يتم إيداعها على مستوى مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط، ويجب أن يكتتب هذا التصريح في الفترة الممتدة بين الأول والثلاثين من جوان من كل سنة، وفي حالة وجود بعض النقائص في المبالغ المصرح بها بعد عملية المراقبة يتم إعدار المكلف، أين يقوم رئيس المفتشية باقتراح رقم الأعمال له بمراعات طبيعة النشاط الممارس الموقع الخ وفي حالة رفض المكلف لرقم الأعمال المقترح يقوم بتبرير الرفض في نفس الوثيقة وبها يمكن للمفتشية أن تقوم بتخفيض رقم الأعمال الخاضع، إذا ما اقتنعت بالتبريرات المقدمة من طرف المكلف، في الأخير تقوم المفتشية بإرسال وثيقة أخرى تبين خضوع المكلف للنظام الجزافي وتقوم بنسخها في أربعة نسخ:

✓ النسخة الأولى يتم إدراجها في الملف؛

✓ النسخة الثانية إلى قباضة الضرائب؛

✓ النسخة الثالثة ترسل إلى المكلف؛

✓ النسخة الرابعة ترسل إلى المديرية الولائية للضرائب.

2. **النظام الحقيقي:** أما النظام الحقيقي فهو يتعامل مع نسب متغيرة حسب تغير رقم الأعمال المحقق، وهذا النظام يتطلب عملا ميدانيا أكثر أهمية من النظام الجزائي، نظرا لأهمية المبالغ المالية المتغيرة الخاضعة للنظام الجبائي، كالمؤسسات الكبيرة التي يكون لها رقم أعمال مرتفع ومتغير.

كما يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة أن يختاروا الخضوع حسب نظام الربح الحقيقي، ويبلغ للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب المكلف بالضريبة تطبيق نظام الربح الحقيقي، ويبقى الاختيار ساريا للسنة المذكورة والسنتين الموالتين حيث يكون الاختيار لا رجعة فيه.

ويمكن للمكلفين بالضريبة الراغبين في التخلي عن هذا الاختيار تبليغ الإدارة الجبائية بذلك قبل أول فبراير من السنة الموالية للفترة التي تمت فيها ممارسة هذا الاختيار أو تم فيها التنديد ضمنيا.

ثالثا: تحضير الإشعار بالدفع

تقوم المفتشية بتحضير وإرسال الإشعار بالدفع إلى المكلف ثم يقوم بالتوجه لقباضة الضرائب، بعد حصوله على هذا الإشعار والذي يخص الضريبة على الدخل الإجمالي " IRG " والضريبة على أرباح الشركات " IBS "، حيث يتم إرسال هذا الإشعار سنويا، في شهر جانفي من السنة الموالية للسنة التي يتم فيها تحقق الدخل من طرف المكلف الذي يقوم بملأ هذه الوثيقة والتي تسمى (G01) وإعادتها قبل أول ماي من السنة التي تتم فيها تحقق الدخل، وإذا تأخر المكلف عن التسديد في الأجل القانوني تفرض عليه غرامة قدرها (10%) إذا كان التأخر بشهر يمكن أن يصل مبلغ الغرامة إلى حد أقصى (25%) بعد الشهر الأول ومهما طالت مدة التأخير.

وبعد إيداعها من طرف المكلف تقوم المفتشية بنقل المعلومات إلى وثيقة أخرى تسمى Primatice مدون عليها الاسم واللقب والرقم الجبائي، مبلغ الدخل الغرامة، العنوان.

تبعث المفتشية وثيقة الميكانوغرافي الذي يقوم بنقل المعلومات الموجودة عليه وحساب الضريبة على الدخل، ثم يقوم بنقلها على وثيقة أخرى تسمى الإشعار بالدفع.

رابعاً: طرق دفع الضريبة

عند وصول الإشعار بالدفع يتجه المكلف إلى قباضة الضرائب، حيث يقوم بتقديم هذا الإشعار إلى أمين الصندوق الموجود في مصلحة الدفع أين يكون دفع مبلغ الضريبة بمختلف طرق الدفع التي يمكن للمكلف الدفع بها ومن أهمه

1. **الدفع نقداً :** مقابل عملية دفع مبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسمى " وصل الاستلام" وتكون مختومة بطابع القباضة، والتي تثبت الدفع المادي للمكلف وتتضمن هذه الوثيقة البيانات التالية:

✓ الرقم الجبائي؛

✓ مبلغ غرامة التأخر؛

✓ نوع الضريبة المدفوعة.

2. **الدفع عن طريق الشيك أو صك بريدي :** عندما تكون طريقة الدفع بشيك بنكي بمبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وصل الاستلام، يثبت استلامه لشيك بمبلغ الضريبة، هذا الوصل يكون مختوم بطابع القباضة ويأخذ الوصل من كتاب يتعامل به الأمين مع المكلفين في حالة تسديدهم عن طريق شيك أو ول بريدي يسمى (H2) ثم يقوم بإرسال الشيكات إلى خزينة الولاية مرفقة بوثيقة تسمى (H10) ثم يتم تحويلها إلى البنك المركزي.

المطلب الثاني : إجراءات التحصيل الضريبي من خلال البوابة جباييك (jibayatic)

تشكل البوابة jibayatic أول تجربة لإجراءات الكترونية تهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات الضريبة بتصريح الضرائب والرسوم عبر شبكة الإنترنت حيث تنفذ إدارة الضرائب الجزائرية برنامج تحديث يتم فيه التخطيط لإصلاح شامل لهيكلها وطريقة عملها، بهدف تحسين العلاقة مع الشركات كأساس استراتيجي.

الفرع الأول : عرض بوابة jibayatic و الربط القانوني لعملياتها من أجل التعرف على البوابة سيتم توضيح ما يلي :

أولاً- عرض البوابة

مصطلح **Jibaya'tic** هو جمع بين نسخ كلمة "الجباية" في اللغة العربية و "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" **Jibaya'tic** هي البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية. يقدم خدمات إقرار الضرائب عن بعد ، المتوفرة في بيئة تضمن البساطة وسهولة الاستخدام.

يتم تقديم خدمات بوابة **jibaya'tic** إلى دافعي الضرائب بموجب الهياكل الجديدة (المديرية العامة للضرائب **DGE** ، مركز الضرائب **CDI**، المراكز الجوارية للضرائب **CPI**).

يخضع استخدام هذه الصيغة للالتزام بالضريبة بالإقدام مسبقا على عضوية طوعية حيث يمكن للمكلف المعني الذي يرغب في الاستفادة من خدمات **jibaya'tic** الاتصال بخدمة الاستقبال على مستوى الهياكل الجديدة والاستفادة من استقبال يتم من خلاله تقديم صيغة التصريح و الدفع الضريبي الجديدة .

يكون ملف العضوية المبسط متاح للتنزيل المجاني في قسم التوثيق و تمنح العضوية لدافع الضرائب الحق في مساحة خاصة وأمنة، والتي تشمل العمليات التي قام بها في شكل لوحة القيادة.

بعد إجراء العضوية المبسطة لخدمات **Jibaya'tic** ، سيتم منح دافع الضرائب إمكانية الوصول إلى مساحة خاصة وأمنة حيث سيتم تقديم الخدمات التالية:

- ✓ الوصول إلى بيانات تحديد الهوية الخاصة بهم (اسم الشركة والعنوان ورقم الهاتف ، وما إلى ذلك) .
 - ✓ إمكانية الإدخال المساعد لإقرار ضريبي ، مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم منسدلة .
 - ✓ توفر هذه الخدمة أيضًا للمكلف تأكيدًا على أن الضريبة محدثة.
 - ✓ من الممكن أيضًا تحديث إعلان تم إدخاله ولم يتم إرساله بعد .
 - ✓ نظام لإرسال إقرارات الدفع مع المراقبة المستمرة طوال السنة المالية.
 - ✓ البوابة أيضا وثائق شاملة عن النظام الضريبي الجزائري في متناول الجميع.
- و يستفيد دافعي الضرائب الأعضاء في **jibaya'tic** من المزايا المختلفة كالتالي:
- ✓ إنه مجاني وسهل الوصول إليه باستخدام بديهي .

- ✓ أنها آمنة مع أقصى قدر من إمكانية الوصول والتوافر .
- ✓ ترافق المساعدة سهلة الاستخدام الإدخال ، وفقاً لقواعد الضرائب المحدثة ، والتي تحمي من أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية في الإجراء الورقي .
- ✓ تظل جميع تبادلات وبيانات دافع الضرائب متاحة ويمكن الوصول إليها في مساحتها الخاصة .
- ✓ تقدم تتبعا أفضل وتحكماً في عمليات التبادل مع إدارة الضرائب ، وذلك بفضل المراقبة الدقيقة للتصريحات المرسلة.
- ✓ عرض لوحة القيادة على العمليات المنفذة.

الشكل رقم(07): واجهة بوابة "جبايتك"



المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب

ثانيا- عرض الجانب القانوني

تطرق المشرع الجزائري إلى ربط الدفع و التصريح الالكتروني للضرائب ضمن العديد من المواد القانونية حيث يتعين على الأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات اكتابة تصريحاتهم وتسديد الضرائب المدينين بها عبر الطريق الالكتروني و يحدد تاريخ تطبيق الاختيار بالنسبة للتصريح والتسديد الآليين وكذا الإجراءات والشروط الخاصة بتطبيقه عن طريق التنظيم.

علاوة على كيفية التصريح و الدفع عن طريق التصريح سلسلة G50 فإن الدفعات الوقتية للضريبة على أرباح الشركات الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني يمكن أن يتم التصريح بهم وتسديدهم عبر الطريق الإلكتروني في الآجال والشروط التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم.

إما عن طريقة دفع الضرائب والرسوم فيمكن أن تكون نقدا لدى صندوق القابض القائم على جدول الضرائب أو حسب طرق الدفع الأخرى بما فيها الاقتطاع البنكي أو التحويل والدفع الآلي.

الفرع الثاني : خطوات التصريح و الدفع الإلكتروني للضرائب

اجل القيام بالتصريح و الدفع الإلكتروني للضرائب عبر البوابة فإنه يتم اتباع عدة خطوات كالتالي:

أولا-كيفية الاشتراك

الاشتراك مطلوب للوصول إلى خدمات **jibaya'tic**. والهدف من ذلك هو إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف العضو. و يجدد تلقائيا هذا الاشتراك سنويا ضمنا، ما لم يتم إنهائه من قبل أحد الطرفين كما يتضمن ملف الاشتراك ما يلي:

✓ نموذج طلب الاشتراك .

✓ الأحكام العامة.

✓ بيان كشوف الهوية المصرفية (RIB).

✓ تفويض من دافع الضرائب العضو بتفويض الموقع على نموذج الاشتراك للتصرف نيابة عنه ، إذا لم يكن الموقع على النموذج هو ممثله القانوني.

بعد تكوين الملف ، يقوم دافع الضرائب بتحديد موعد من اختياره على **Jibaya'tic** لإيداعه في خدمة الاستقبال للهيكال الذي يعتمد عليه (DGE ، CDI ، CPI).

يوم التسجيل يتلقى تحت ظرف مغلق رمز دخوله إلى مساحته الخاصة على بوابة التصريح و الدفع الضريبي عبر الإنترنت و بمجرد تلقي رمز الدخول الخاص به، يمكنه الوصول إلى منطقتة الخاصة والبدء في استخدام الخدمات المقدمة هناك:

✓ يتم الوصول إلى مساحتك الخاصة من البوابة العامة ، في قسم "مساحة التصريح الإلكتروني"؛

- ✓ تتم دعوتك لإدخال رمز الدخول الخاص بك، والذي توفره DGI؛
- ✓ تمنحك "مساحة التصريح و الدفع الإلكترونية" إمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات :
 - إدخال تصريحاً جديداً؛
 - تصحيح التصريحات المعلقة؛
 - استشارة التصريحات المدخلة؛
 - تتبع حالة مدفوعاتك؛
 - عرض بيانات الاشتراك الخاصة بك.

ثانياً-تحديث الملف

يجب على دافعي الضرائب الذين يرغبون في تحديث بيانات الاشتراك الخاصة بهم:

- ✓ إيداع المستندات المكتملة حسب الأصول لدى DGE؛
- ✓ تقوم هذه المستندات بإلغاء واستبدال المستندات المحدثة المودعة سابقاً لدى DGE؛
- ✓ يتم أخذ التعديلات بعين الاعتبار في موعد أقصاه الموعد النهائي الضريبي التالي؛
- ✓ لن يتم إرسال أي معلومات حساسة عبر البريد الإلكتروني إلى دافع الضرائب؛
- ✓ يتعلق هذا التحديث بالبيانات التي تظهر في نموذج الاشتراك و / أو ملحقه؛

ثالثاً-التصريح الضريبي

تعمل خدمة التصريح الإلكتروني من أول وصول أثناء التسجيل ويظل التصريح في وضع المسودة في المجال الخاص لدافع الضرائب، والذي لا يمكن لأي طرف آخر الوصول إليه ويتم الإرسال بالضغط على "أرسل البيان" ويتم إعداد التصريح عبر ثلاثة مراحل كالتالي:

1-إدخال التصريح : يعتبر إدخال التصريح الضريبي أول مرحلة من مراحل إعداد التصريح عبر البوابة ويتم ذلك كما يلي:

- ✓ يتم عرض نموذج معبأ مسبقاً بمعلومات التعريف الخاصة بك؛
- ✓ سيطلب منك تحديد فئات الضرائب التي تخضع لها وملء الحقول المتعلقة ببيانات الإعلان؛
- ✓ يقوم النظام تلقائياً بحساب المبالغ الخاضعة للضريبة والرسوم المستحقة لكل ضريبة معلن عنها بالإضافة إلى إجمالي مبلغ التصريح.
- 2_ **تصحيح التصريح:** هو ثاني مرحلة من مراحل إعداد التصريح و وتمنح للمكلف إمكانية تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله إلى DGI و بمجرد إرسال الإعلان، لا يمكن تعديله.
- 3_ **إرسال التصريح:** بعد إدخال الإعلان، يجب إرساله إلى DGI بالنقر فوق الزر "إرسال" ويتم إنشاء إشعار دفع لضمان استلام الإعلان.

رابع: دفع الضريبة

التحويل هو صيغة الدفع المحتفظ بها في هذه الخدمة .بمجرد "إرسال" التصريح، يتم:

- ✓ إنشاء أمر نقل ويتم تقديمه للطباعة إلى دافع الضرائب؛
- ✓ يتاح بعد ذلك إقرار بالاستلام لتنزيله من دافع الضرائب؛
- ✓ يقدم المكلف أمر التحويل، من نسختين، إلى مصرفه للتنفيذ؛
- ✓ يسمح جهاز ملاحظات البيانات غير المادي لإنهاء الإجراء وتحديث البوابة الإلكترونية وفقاً لذلك؛
- ✓ يتم إبلاغ دافع الضرائب، في منطقته الخاصة بالبوابة، بنتيجة الإجراء؛
- ✓ في أي وقت، يمكن للمكلف استشارة تصريحاته الصادرة ومتابعة حالة تنفيذ مدفعاته.

خامسا-التجديد أو الإنهاء

يتم تجديد الاشتراك في هذه الخدمة سنوياً بموجب اتفاقية ضمنية، ما لم يتم إنهاؤها من قبل أحد الطرفين وذلك بمبادرة من:

- دافع الضرائب

يمكنه إلغاء اشتراكه برسالة موجهة إلى DGE يسري هذا الإنهاء بعد شهر واحد من استلامه من قبل DGE ، وهو الوقت اللازم لتنفيذ إجراء التصريح الورقي.

- المديرية العامة للضرائب DGE

يمكنها إنهاء الاشتراك عند وقف النشاط ، عدم امتثال دافع الضرائب للقواعد التي تحكم هذه الخدمة و بعض الحالات الأخرى و في هذه الحالات يتم إخطار هذا الإنهاء عن طريق البريد لدافعي الضرائب.

الفرع الثالث: التزامات الأطراف

إن التعامل بين المكلف و الإدارة الضريبية في إطار البوابة **jibayatic** يوجب التحديد السليم لالتزامات الطرفين و ذلك من أجل تحقيق وضوح العلاقة بين المتعاملين و قد تم تحديد هذه الالتزامات كالتالي:

أولاً-التزامات DGE

تمثل التزامات المديرية العامة للضرائب ازاء المكلفين ضمن البوابة فيما يلي:

✓ تتعهد DGE بضمان أقصى قدر من توافر وسهولة الوصول إلى البوابة والحفاظ على وظائفها في حالة جيدة.

✓ في حالة الظروف القاهرة، التي تغير بشكل دائم توافر البوابة وسهولة الوصول إليها، تتعهد DGE بإبلاغ دافع الضرائب الأعضاء في النظام التلغفي لإعلان ودفع الالتزامات الضريبية، دون المساس بدافع الضرائب.

ثانياً-التزامات دافع الضرائب

يتعهد دافع الضرائب العضو بالامتثال لقواعد حسن سير هذه الخدمة:

✓ استخدام كمبيوتر الوصول مع حل الحماية ضد تهديدات الفيروسات والتعليمات البرمجية الخبيثة.

✓ الالتزام بالمواعيد القانونية للإعلان والدفع.

✓ الحفاظ على سرية رموز الوصول.

✓ سلوك مخلص ومسؤول .

- ✓ تعتبر البيانات المرسله صادرة بانتظام من دافع الضرائب العضو أو من الوكيل الذي وافق عليه.
- ✓ إن نظام التصديق الإلكتروني للبوابه هو أساس هذا المبدأ وإطاره.
- ✓ يقوم دافع الضرائب بتقديم ملف لدى DGE، مقابل إقرار الاستلام، خلال الشهر، بأي وثيقة مرفقة يجب أن تصحب بيانه الشهري.

ثالثا-التحكم في البيانات

أثناء إدخال التصريح، تخضع البيانات لجهاز رقابة يهدف فقط إلى تحسين موثوقيتها إذ لا تتعلق هذه الرقابة على الامتثال الضريبي لمحتوى التصريح الذي يقع تقييمه ضمن اختصاص الخدمات المختصة وعلى هذا النحو، يتم الحفاظ على مبدأ "التصريح" للنظام الضريبي الجزائري في وظائف البوابه. كما يتم أيضا إجراء بعض اختبارات التناسق للبيانات أثناء مساعدة الإعلان و يتم احتساب الجزاءات المتأخرة تلقائيا .

رابعا-التبادل الأمن

فيما يخص امن البيانات و العمليات ضمن البوابه فقد عملت الإدارة الضريبية ضمن برمجة البوابه على توفير المميزات التالية:

- ✓ تم تجهيز البوابه بشهادة إلكترونية تم الحصول عليها من هيئة إصدار الشهادات التي تضمن صحة البوابه إلى دافع الضرائب العضو.
- ✓ يتم تشفير تبادل البيانات بين البوابه الإلكترونية وحاسوب دافع الضرائب الأعضاء مسبقاً) باستخدام مفتاح 128 بت (قبل إرسالها عبر الإنترنت. وبالتالي فإن سلامة التبادلات مضمونة.
- ✓ يستجيب هيكل رموز الوصول للتوصيات الفنية الصارمة (الطول والتكوين)
- ✓ سيضمن إصدار إقرار الاستلام للمكلف حسن الاستقبال من قبل DGE للإقرار الضريبي.

خامسا- تتبع التبادلات

في إطار تتبع التبادلات فقد تقرر أرشفة جميع الإعلانات التي تعتبرها DGE قابلة للاستغلال تقنيا، لمدة أربع سنوات، بالتنسيق الأصلي، كما أنتجها دافع الضرائب

المطلب الثالث: إجراءات التحصيل عن طريق البوابة مساهمتك

الفرع الأول: عرض تقديمي لمساهمتك

البوابة الالكترونية " مساهمتك " هي تجربة جديدة في الإجراءات الإدارية عن بعد و الغرض منها تسهيل الإجراءات الرادارية و تبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت، ويتم إدراج بوابة " مساهمتك " على مساوي قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة، لقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة " مساهمتك " على مستوى قباضات الضرائب

هذه البوابة مخصصة للتصريحات الجبائية التالية:

✓ تصريحات " ج رقم 50 "

✓ تصريحات الضريبة الجزافية الوحيدة " ج رقم 12 " و " ج رقم 12 مكرر "؛

✓ رسم التوطين البنكي.

تتميز خدماتها بالمجانية، باستثناء حدوث طارئ قاهر، وتتميز كذلك بقدر كبير من الجاهزية و سهولة الولوج إليها، أن تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة و البوابة يتم بصفة أمنة، ترفق خدمة التصريح عن بعد بمساعدة سهلة الاستخدام من شأنها تجنب أخطاء الحساب و الأخطاء المطبعية الناتجة عن الإجراءات الورقية

تسمح الوظائف التي تم تطويرها في البوابة للمكلف، بالضريبة بما يلي:

✓ بتنفيذ كافة أنشطة التصريحات والمدفوعات عن بعد باسمه أو باسم ممثله (المفوض مسبقًا) ؛

✓ إنشاء التصريحات وتصفحها وتعديلها أو حذفها ؛

✓ استكمال وإرسال التصريحات الجبائية عن بعد ؛

✓ إجراء الدفع عن بعد عن طريق بطاقة الدفع ما بين البنوك أو البطاقة الذهبية؛

✓ تصفح وتنزيل وطباعة الوثائق التبريرية (إيصالات الدفع، وشهادة رسم التوطين البنكي، وغيرها...) ؛

✓ الدخول والاطلاع على استمارات التصريح المرسلة عن بعد ؛

- ✓ الدخول إلى المدفوعات التي تم إجراؤها عن بعد والاطلاع عليها ؛
- ✓ الاطلاع على البيانات الشخصية أو كلمة المرور وتعديلها (إذا لزم الأمر).

الفرع الثاني: الانخراط في مساهمتك

يتم طلب الانخراط لخدمات بوابة « مساهمتك » من خلال ما يلي:

- ✓ التسجيل عن بعد لطلب الانخراط عبر بوابة مساهمتك؛
- ✓ إيداع ملف الانخراط علي مستوي قباضة الضرائب الذي تتبع لها المكلف بالضريبة.

أولاً- التسجيل عن بعد لطلب الانخراط :

من أجل التسجيل عن بعد، يتعين على المكلف بالضريبة الدخول إل العنوان <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>، من اجل إنشاء حسابه الخاص، للتصريح والدفع عن بعد عبر بوابة "مساهمتك".

الشكل رقم(08): واجهة بوابة التصريح و الدفع عن بعد " مساهمتك "



المصدر: https://Moussahamatic_aide@mf.gov.dz

يعتبر الاكتتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات "مساهمتك" و هو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب و المكلف بالضريبة المنخرط، إن الاكتتاب قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين، يتضمن ملف الاكتتاب ما يلي:

✓ دفتر الأحكام العامة موقع قانونا من قبل المكلف بالضريبة المنخرط (تحميل الوثيقة)؛

✓ استمارة طلب الاكتتاب (تحميل الاستمارة)؛

✓ تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص للموقع على استمارة الاكتتاب بالتصرف نيابة عنه في حالة لم يكن الموقع هو ممثله القانوني (تحميل الاستمارة) .

✓ إشعار التسجيل في بوابة "مساهمتك".

ثانيا - إيداع المادي لملف الانخراط في بوابة "مساهمتك":

بعد تشكيل ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصالح الضرائب من أجل إيداع الملف ويتم ذلك على مستوى قبضة الضرائب التابع لها والتي تقوم بتحديد موعد له من أجل استلام رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به، في اليوم الموعود يستلم المكلف بالضريبة في ظرف مغلق رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد. بعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب و الرسوم المصرح بها عبر الانترنت، ويمكن له دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية، وبمجرد نجاح العملية يتم إبلاغه بنتيجة الإجراء من خلال استلام إيصال الدفع على مستوى فضائه الخاص

المطلب الرابع: إجراءات مشاكل التحصيل الجبائي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الإجراءات المتخذة في ظل وجود مشاكل في التحصيل

الجبائي وتتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: إجراءات التهرب الضريبي

1- من أهم الحالات التي تتخذ فيها إجراءات وعقوبات صارمة عند التهرب ما يلي:

✓ عدم تقديم المكلف بالضريبة للتصريح السنوي.

✓ عدم دفع الوثائق والمعلومات المطلوبة في الآجال المحددة.

✓ عند التصريح لا يقدم المكلف بالضريبة تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة.

✓ عدم مسك المكلفين بالضريبة المنتمين للنظام الجزافي أو التقدير الإداري للدفاتر المرقمة أو المسجلة.

2- يعاقب على هذه الأفعال سواء:

✓ الزيادات بحيث على سبيل المثال يضاعف الضريبة بنسبة 25 بالمائة إذ لم يقدم المكلف بالضريبة التصريح السنوي.

✓ الغرامة الجبائية وهي تختلف عن الغرامة المالية الأولى تفرضها إدارة الضرائب أما الثانية فيحكم بها القاضي الجزائي (مثال الغرامة الجبائية تلك التي تفرض على المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحاً بالوجود والتي تبلغ قيمتها 30.000 دج).

3- أما فيما يتعلق بالتهرب الضريبي من دون الغش الضريبي في قانون الضرائب غير المباشرة يتجلى أساساً في الأفعال التالية:

✓ رفض تقديم وثائق يوجب عليها تنظيم أو إتلاف الوثائق قبل انقضاء الآجال المحددة لحفظها بغرامة جبائية ب1000 إلى 10.000 دج أو غرامة تهديدية عن التأخير قدرها 50 دج إلى غاية يوم تقديمها.

✓ التأخر عن دفع الضرائب وعقوبتها هي 10 بالمائة من مبلغ الحقوق المتأخر دفعها بالإضافة إلى جميع النفقات الإضافية للمتابعات.

✓ عرقلة المراقبة الجبائية من طرف الأعوان المؤهلين الثبات المخالفات الماسة لتشريع الضرائب ويعاقب بغرامة جبائية من 10.000 إلى 100.000 دج.

الفرع الثاني: إجراءات حل النزاع

نجد أن إجراءات حل المنازعات الجبائية تمتاز بنوع من الخصوصية كونها تسعى للتوفيق بين طرفين غير متكافئين من حيث المراكز القانونية المكلف بالضريبة من جهة وإدارة الضرائب التي تتصرف باعتبارها

صاحبة سيادة وسلطة عامة من جهة أخرى وتتمثل هذه الإجراءات في : (من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب برج بوعرييج.)

1-شكل الشكاية وشروط تقديمها: لقد تم ضبط شروط وإجراءات الشكاية في قانون الإجراءات الجبائية، وذلك تحت طائلة عدم قبولها وتتم تلك الشروط فيما يلي:

1-1-1-شروط الميعاد: ويتم قبول الشكاوى إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي سنة إدراج الجدول في التحصيل أو حصول الأحداث الموجبة لهذه الشكاوى. فإذا أدرج الجدول للتحصيل في شهر جانفي 2020 على سبيل المثال فإن الأجل المحدد لرفع الشكاوى يسير إلى غاية 2021/12/31 سواء تعلق الأمر ب:

-في حالة الخطأ أو الازدواج في فرض الضريبة، فالأجل يبقى ساري إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي علم فيها المكلف فعال بوجود الازدواج أو الخطأ في فرض الضريبة.

في حالة الخطأ في توجيه الإنذارات ،فالأجل في هذه الحالة ينتهي كذلك في 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي تلقى فيها المكلف بالضريبة الإنذار الجديد.

1-2-الشروط المتعلقة بشكل الشكاوى: بمراجعة المادة 73 من قانون الإجراءات الجبائية نجد أنها تضمنت جملة من الشروط شكلية الواجب توافرها في الشكاية تتمثل في :

يجب أن تقدم الشكاية كأصل عام بشكل فردي أي متعلقة بمكلف واحد، واستثناء أن تقدم شكاوى جماعية أي أن تشمل مجموعة من المكلفين، وذلك في حالة فرض الضريبة عليهم جماعيا أو أعضاء شركات الأشخاص الذين يعترضون على الضرائب المفروضة على الشركة.

حسب الفقرة الثانية من المادة 2/73 لا يشترط تقديم الشكاية على ورق مدموغ بل يكفي تحريرها على ورق عادي، أي أنها لا تخضع لحقوق الطابع.

1-3-الشروط المتعلقة بمحتوى الشكاية: اشترطت المادة 73 فقرة 4 من قانون الإجراءات الجبائية أن تحتوي الشكاية، وذلك تحت طائلة عدم قبولها على عرض ملخص لوسائل دفاع المشتكي واستنتاجاته على الشكل التالي:

✓ عرض ملخص لوسائل الدفاع والأساليب المعتمد عليها من قبل المعترض بغية تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة الجبائية، وهنا يجب التمييز بين الطلبات التي يكون موضوعها تصحيح أخطاء بسيطة وتلك التي يكون موضوعها إعادة النظر في تقييم مقدار الوعاء الضريبي.

✓ حالة الخطأ المادي البسيط: في هذه الحالة يحدد المكلف بالضريبة أسباب ظهور الخطأ بإيجاز وبوضوح مع طلب تصحيحه.

✓ حالة إعادة النظر في تقييم مقدار الوعاء الضريبي.

✓ عرض المكلف بالضريبة لطلباته.

2-طريقة التحقيق في الشكاية واتخاذ القرار بشأنها:

2-1-التحقيق في الشكاية: بعد تلقي الإدارة الجبائية لشكاية المكلف بالضريبة وتسجيلها في سجل خاص تسلمه وصال بذلك، ثم تحال على المفتش المختص الذي قام بتأسيس الضريبة من أجل التحقيق فيها من حيث الشكل والموضوع.

2-2-اتخاذ القرار بشأن الشكاية: بعد الانتهاء من التحقيق في الشكاية من قبل المفتش المكلف بذلك وإرسال تقريره المتضمن اقتراحاته إلى الإدارة الضريبية التي كلفته بذلك والمتمثلة سواء في المدير الولائي للضرائب أو رئيس المديرية الولائية للضرائب وتوجه للجهات المختصة وهي مفتشية الضرائب بالنسبة للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي والجزافي معا والمديرية الولائية للضرائب ويتبع له المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي المبسط. هناك يتم الفصل فيها بالتسوية أو الرفض حسب كل حالة، كما بالإمكان تقديم طعن عند الرفض.

المبحث الثالث: انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي

تعتبر عملية رقمنة الإدارة الجبائية من المحاور الرئيسية التي ركز عليها برنامج العصرية، ويتم ذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال التي تساهم في تحقيق العديد من المكسب للإدارة الجبائية من جهة وللمكلف من جهة ثانية، ولعل أهم مكسب للإدارة الجبائية هو زيادة مستويات التحصيل ال ضريبي و تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين .

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحليل الإحصائيات المتعلقة بدراسة نتائج تطور التحصيل الضريبي خلال الفترة (2020_2024) بمعرفة مكونات هذه الحصيلة الضريبية ونسبة مساهمة كل نوع من الضرائب والرسوم وكذلك تقييم واقع تطبيق الرقمنة وانعكاسها على التحصيل الضريبي

المطلب الأول: تقييم واقع تطبيق الرقمنة الجبائية على مستوى المديرية الولائية للضرائب برج بوعرييج

الفرع الأول: تقييم الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب

الجدول رقم (01): إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الزيارات للموقع الالكتروني	1 749 759	2 630 494	3 712 195	4 693 896	5 391 491

المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب، احصائيات خاصة بالموقع الالكتروني للمديرية عامة للضرائب، متاح على الرابط www.mfdg.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/06/04

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن الموقع الالكتروني للإدارة الجبائية يسجل ارتفاعا من سنة لأخرى، فكان سنة 2020 عدد زيارات الموقع 1 749 759 ،وفي سنة 2021 ارتفع إلى 2 630 494 وواصل في الارتفاع بشكل كبير من سنة إلى أخرى ليصل في سنة 2024 إلى 5 391 491 وهو رقم قياسي بالنسبة لسنة 2020 ،ويرجع هذا الارتفاع إلى اهتمام الإدارة الجبائية بتوفير المعلومات و تحينها لرقمنة الإدارة وذلك بإدراج بوابة لتحميل الوثائق الضرورية للمكلف بالضريبة في تقديم تصريحاتهم وبوابة خاصة تسمح للمكلف بالضريبة الولوج إلى الموقع الالكتروني للحصول على المعلومات دون عناء النقل إلى الإدارة الجبائية، ما يعني تسهيل و تبسيط الإجراءات من جهة و من جهة أخرى تقليل نفقات الطباعة الورقية.

الفرع الثاني: تقييم واقع نظام " جبايتك " على مستوى المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج

ظهرت مساعي المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج برقمنة مصالحتها الجبائية، من خلال إرساء نظام معلوماتي متطور وفعال يقدم خدمات جبائية متميزة ترضي تطلعات المكلفين و تستجيب للتطورات التكنولوجية الحاصلة، وخلق هذا النظام تفاعل رقمي بين المكلف والإدارة الجبائية، ويسمح بالتصريح والدفع الالكتروني للضرائب عن بعد ، يتمثل هذا النظام المعلوماتي في " جبايتك " ، الذي يهدف إلى تعزيز كفاءة الإدارة لزيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة، وتم الإطلاق الرسمي لبوابة " جبايتك " بمركز الضرائب برج بوعريريج يوم : 2017/11/02

والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وتم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية، وترقية الخدمات عن بعد، حيث عرف عدد الملفات المسيرة من طرف مركز الضرائب برج بوعريريج تطورا ملحوظا خلال الفترة 2020 _ 2024 وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد الملفات المسيرة من طرف مركز الضرائب برج بوعريريج خلال الفترة 2020_ 2024

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الملفات	3814	4211	4902	7340	8054
نسبة التطور	-	%10,40	%16,40	%49,70	%9,70

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المديرية

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع في عدد الملفات الجبائية المسيرة من طرف المركز، حيث انتقل عددها من 3814 ملف جبائي سنة 2020 إلى حوالي 8054 ملف جبائي سنة 2024 بزيادة قدرت بأكثر من 81 % ، ورغم زيادة عدد الملفات الجبائية إلا أن المركز يعمل على التسيير الجيد لها من خلال رقمنتها و تسجيلها عبر بوابة جبايتك وهذا في إطار الجهود المبذولة من طرف المركز لتسريع وتيرة رقمنة عملياته الجبائية و تقديم أحسن خدمة للمكلفين بالضريبة، وعليه التصريح الجبائي عبر بوابة جبايتك ساهم في استقطاب عدد اكبر من المكلفين، مما سيأثر إيجابا على الحصيلة الجبائية.

بالرغم من أن المشرع الجزائري فضل ترك الخيار للمكلفين بالضريبة لاختيار طريقة التعامل مع الإدارة الضريبية بحيث لم يلزم المكلف مثلا بالتصريح الجبائي الالكتروني ويتجلى هذا في نص المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 التي منحت للمكلف بالضريبة الخيار في التصريح و الدفع الالكتروني هكذا نلتمس انتشار الثقافة

المعلوماتية لدى أغلبية المكلفين هذا ما أدى إلى تزايد ملفات المكلفين في نظام جبايتك أو تقريبا كل الملفات فكانت منصة جبايتك ناجحة بنسبة مئة بالمائة على مستوى المكلفين سمحت لهم للجوء إلى الرقمنة وتصفح المعلومات من اجل الحصول والوصول المعلومة بكبسة زر .

أما على مستوى الإدارة فإنها ساهمت في تحسين جودة الخدمات لمقدمة للمكلفين وساهمت بالقضاء على الفوضى و الاكتظاظ المستمر في طوابير أعوان الضرائب والقباضات وبالتالي التوصل إلى إدارة بلا ورق معلومة بلا جهد.

الفرع الثالث: تقييم واقع نظام " مساهمتك" على مستوى المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج

تم الإطلاق الرسمي للبوابة الرقمية لتصريح ودفع الضرائب و الرسوم عن بعد" مساهمتك "يوم الاثنين 20 ماي 2024 ، حيث شملت عملية الإطلاق المراكز الجوارية للضرائب وقباضات الضرائب التابعة للمديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج، من اجل تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية و المواطنين المنخرطين ،وتحسين الخدمات و التخلص من الطوابير وضمان الشفافية و التبادل الحر للبيانات، ورفع كفاءة التحصيل ودرجة الوعي الضريبي.

سنوضح في هذا الجدول عدد المنخرطين في بوابة "مساهمتك "على مستوى المديرية الولائية للضرائب ببرج

بوعريريج

الجدول رقم (03): عدد المنخرطين في بوابة "مساهمتك" على مستوى المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج

سنة 2024	القباضات
3	المركز الجوارى برج بوعريريج
2	المركز الجوارى راس الواد
1	قباضة الضرائب حسناوة
1	قباضة القرائب مجانية
5	قباضة الضرائب برج الغدير
1	قباضة الضرائب منصوره
0	قباضة الضرائب الحمادية
13	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المديرية

نلاحظ من خلال الجدول أن العدد الإجمالي لعدد المنخرطين 13 منخرط فقط على مستوى المراكز الجوارية للضرائب وقباضات المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعرييج وهو عدد ضئيل جدا، بالرغم من الجهود التي قامت بها المديرية الولائية للضرائب من أيام إعلامية تحسيسية على مستوى مصالحها للتعريف بالمنصة الرقمية "مساهمتك" والتسهيلات القانونية المشجعة على الالتزام الضريبي التي تضمن الخصوصية وسهولة التعامل ، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ نقص كفاء المكلفين بكيفية التعامل مع النظم الالكترونية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مما يترتب عليه عدم استفادتهم من مختلف الخدمات المتاحة على البوابة الرقمية؛
- ✓ عدم وجود شبكة معلومات تربط مختلف الإدارات الجبائية مع الإدارات العمومية لتسهيل التعاملات، مما يستدعي تنقل أعوان القباضات لهذه المصالح للحصول على المعلومات الضرورية؛
- ✓ بعض الأفراد يفضلون الطرق التقليدية والتعامل المباشر مع الإدارات أو الجهات المختصة بدلا من الاعتماد على البوابات الالكترونية؛
- ✓ صعوبات تقنية سبب ضعف تدفق الانترنت و بطء تحميل الموقع، الذي يتسبب في تأخر إيداع المكلف لتصريحاته الجبائية، أو عدم إيداعها أصلا، مما يؤدي لتعرضه إلى عقوبات جبائية.

المطلب الثاني: انعكاسات رقمنة نظام "مساهمتك" و "جبايتك" على الامتثال الضريبي

تعمل رقمنة الإدارة الجبائية على تعزيز الشفافية من خلال تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات الضريبية بسهولة، إذ تسمح الأنظمة الالكترونية للمكلفين بالضريبة بتحميل التصريحات الضريبية عبر الانترنت و الحصول على معلومات دقيقة حول حقوقهم و واجباتهم الضريبية، من خلال هذه الإجراءات يشعر المكلفين بالضريبة بمزيد من الثقة في النظام الضريبي ويصبحون أكثر وعيا بمتطلبات الالتزام الضريبي، الذي يلعب دورا كبيرا في زيادة التحصيل الضريبي.

سيتم من خلال الجدول أدناه تبيان أثر الخدمات التي تقدمها كل من " جبايتك" و "مساهمتك" على الامتثال الضريبي على النحو الآتي:

الجدول رقم(04): أثر الخدمات التي يقدمها نظام "جبايتك" و "مساهمتك" على الامتثال الضريبي

أثرها على الامتثال الضريبي	الخدمة التي يقدمها نظام "جبايتك" "مساهمتك"
يسمح التصريح عبر "جبايتك" و "مساهمتك" من تذكير المكلفين بمختلف مواعيد الإيداع مما يقلل من احتمالية النسيان أو التأخير، كما أنه يعزز الدقة والكفاءة فالإجراءات الورقية تكون عرضة للأخطاء، كما تحتوي على معدلات الضرائب المحدثة مما يضمن الامتثال لأحدث اللوائح والتعليمات.	التصريح
تسمح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة من معرفة عدد التصريحات التي قام بإيداعها، وهو ما سيمنحه من معرفة الضرائب التي لم يتم بعد بإيداعها.	عدد التصريحات المسجلة
يتيح نظام التصريح عن بعد للضرائب والرسوم تذكير المكلف من عدد التصريحات التي مزال لم يتم بعد بدفعها وبالتالي تتيح هذه الخدمة من دفع جميع المستحقات في آجالها .	عدد التصريحات التي تنتظر الدفع.
إن تذكير المكلف بالضريبة بعدد الأيام المتبقية قبل تاريخ الاستحقاق سيمنح المؤسسة من إيداع تصريحاتها في الآجال المستحقة وهو ما سيزيد من مستوى الامتثال الضريبي .	عدد الأيام المتبقية قبل تاريخ الاستحقاق
إن الدفع الإلكتروني للضرائب و الرسوم المختلفة يقلل من احتمالية التلاعب بالأرقام إذ أن الطريقة التقليدية كانت تتيح هذه الفرق، فيفضل الرقمنة يمكن للمكلف من استبعاد خطر تعرضه للرقابة الجبائية.	الدفع
تتيح هذه الخاصية للمكلفين بالضريبة من تتبع الوضعيات بشكل فوري ودقيق مما يسهل التعرف على أي تأخيرات، وهو ما يساعد على التعرف على أي مخالفات وهو ما يزيد من الشفافية والحد من التلاعب والفساد، وبالتالي زيادة الامتثال الضريبي	متابعة الوضعيات

المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث: انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على الحصيلة الجبائية

لتقييم انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على الحصيلة الجبائية وجب علينا دراسة تطور التحصيل الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج للفترة (2020_2024) ونسبة مساهمة كل نوع من الضرائب والرسوم بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج.

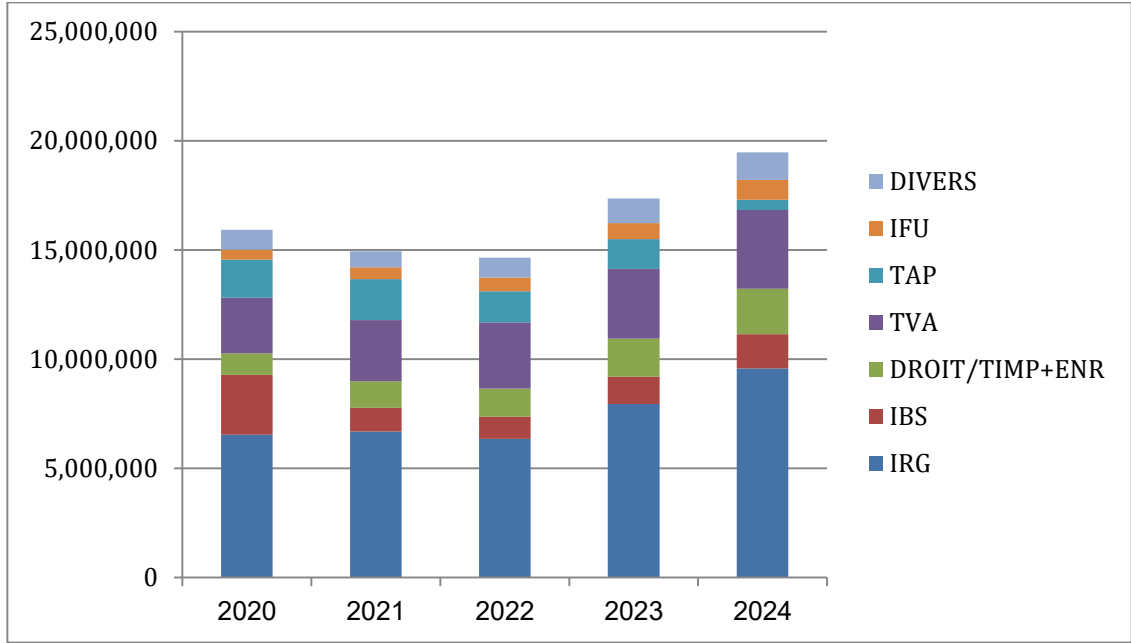
جدول رقم (05): يظهر تطور التحصيل الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج للفترة (2020_2024) الوحدة: (دينار جزائري)

2024	2023	2022	2021	2020	السنوات/نوع
					الضريبة
9 570 511	7 953 755	6 351 659	6 688 148	6 545 487	IRG
1 574 929	1 236 300	1 016 898	1 077 368	2 736 303	IBS
2 073 802	1 751 476	1 277 740	1 222 996	978 059	DROIT/TIM P+ENR
3 611 339	3 189 849	3 046 208	2 796 583	2 555 138	TVA
475 169	1 372 465	1 410 436	1 883 025	1 749 653	TAP
901 317	722 686	635 678	537 497	451 716	IFU
1 266 307	1 125 576	909 489	741 098	912 277	DIVERS
19473 374	17 352 107	14 648 108	14 946 715	15 928 633	المجموع
%	%	%	%	%	نسبة % لكل ضريبة
49	46	43	44	41	IRG
8	7	7	8	17	IBS
10	10	9	8	7	DROIT/TIM P+ENR
19	18	20	18	17	TVA
2	7	10	13	10	TAP
5	4	5	4	3	IFU
7	8	6	5	5	DIVERS

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من طرف المديرية

يمكن تلخيص التطورات التي عرفتتها مساهمة كل ضريبة في الإيرادات الجبائية المحصلة بالمديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج خلال الفترة (2020_2024) في الشكل التالي:

الشكل رقم(10): يظهر تطور التحصيل الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج للفترة (2024_2020)



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال الجدول أعلاه نبين مساهمة كل نوع من الضرائب والرسوم في الحصيلة الجبائية على مستوى المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريريج للفترة الممتدة من 2021 إلى غاية 2024 ، وسجلنا الملاحظات التالية:

إن الضريبة على الدخل الإجمالي " IRG " هي التي تمثل أكبر نسبة من الضرائب المحصلة، حيث بلغت نسبتها سنة 2020 بـ 41% من الحصيلة الإجمالية هذا يبين أن الحصيلة الجبائية تركز على التحصيل الفوري للضريبة على الدخل الإجمالي كالاقتطاع من المصدر المترتب على الأجور والمرتببات وبعض مداخل رؤوس الأموال المنقولة على الدخل الإجمالي، وانخفضت سنة 2022 حيث قدرت بـ 43% وهذا أدى إلى انخفاض الحصيلة الجبائية ويعود إلى تعديل السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، بشكل يسمح بتخفيض هذه الضريبة التي تتطور وفقا للراتب الخاضع للضريبة (وليس صافي الراتب) وعليه فان المادة 31 من قانون المالية 2022 حدد معدلات تدريجية على ست مستويات، وارتفعت بشكل نسبي سنة 2024 حيث قدرت بـ 49%.

تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي أكبر تمويل لخزينة العمومية وهذا يعكس ضعف التنمية الاقتصادية في الولاية نظرا لعجز النشاط الاقتصادي على تأسيس نشاطات تجارية لتمويل الخزينة العمومية و تشوه هيكل الإيرادات الجبائية

تشكل الضريبة على أرباح الشركات "IBS" واحدة من أهم الضرائب المباشرة في تركيبة النظام الجبائي في الجزائر، إلا أنها من خلال الجدول لا تساهم بنسبة كبيرة في الحصيلة الجبائية العادية إذ أن أقصى مساهمة لها سنة 2020 تقدر ب 17% وانخفضت بشكل ملحوظ في بقية السنوات حيث قدرت سنة 2024 ب 8% وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها

✓ المناخ الاقتصادي في الجزائر المتقلب و البطيء حيث اغلب الشركات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشكل مالية مما يجعلها في وضع لا يسمح لها بتحقيق الأرباح، أما قطاع البناء و الانشغال يعرف تدهور نظرا لانخفاض وتيرة المشاريع الكبرى في البلاد؛

✓ كثرة الإعفاءات و المعاملات التفضيلية التي تمنحها قانون المالية؛

✓ اصطدام موظفي الإدارة الجبائية بعدم استقرارية التشريع و غموضه مما يجعل تفسيره خاضع لعدة احتمالات، مع كثرة الثغرات القانونية التي يمكن أن يستفيد منها المكلفين بالضريبة للقيام بالتهرب الجبائي دون قدرة الأعوان الجبائيين على القيام بالرقابة عليهم لعدم توفر الوسائل القانونية الكافية.

_ بالنسبة لحقوق التسجيل و الطابع "DROIT/TIMP+ENR" فمن خلال الجدول بلغت سنة 2020 نسبة 7% وارتفعت تدريجيا لتصبح سنة 2024 نسبة 10% من الحصيلة الإجمالية

_ يعتبر الرسم على القيمة المضافة "TVA" نوعا من أنواع الضرائب الغير مباشرة على الإنفاق تلجأ إليه الدولة في سعي منها لتوجيه الإنفاق وزيادة مواردها المالية، إذ يفرض على الزيادة في قيمة السلع و الخدمات، يتحمله المستهلك النهائي أو ما يعرف بالمكلف الحقيقي

إن حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2020_2024) كانت في تزايد مستمر ولكن بالنظر إلي مساهمتها في الحصيلة الجبائية نلاحظ أنها لا تتعدى نسبة 20 % سنوات حيث ب سنة 2022، وانخفضت سنة 2023 حيث قدرت ب 18% وهذا راجع لبعض التخفيضات للرسم على القيمة المضافة من اجل دعم الاستثمار، حيث أدرج قانون المالية 2022 دعم نشاط تربية المائيات والسياحة عن طريق تخفيض رسم القيمة

المضافة ودعم تربية الأغنام من خلال إعفاء أغذية الأغنام و لدواجن من هذا الرسم، ويوجه الدعم أيضا إلى نشاطات إنتاج الزيوت الخام بإعفائها من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع هذه المواد.

بلغت نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني "TAP" سنة 2020 بـ10% وبدأت في الانخفاض لتصل في سنة 2024 إلى 2% وهذا راجع إلى التخفيضات الجوهرية التي أدرجت في قانون المالية 2022 حيث تجسدت في إعفاء منتجي السلع من الرسم على النشاط المهني وإعفاء المهن غير التجارية كذلك من الرسم على النشاط المهني، كما استقادت باقي الأنشطة الأخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني حيث ينخفض من 2 بالمئة إلى 1,5 بالمئة (باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب)

بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة "IFU" نلاحظ من خلال الجدول أن نسبتها ضعيفة جدا قدرت بـ3% سنة 2020 وارتفعت بنسبة طفيفة جدا بـ5% سنة 2022، وبقيت نفسها سنة 2024 بالرغم من أن المشرع الجزائري لا يزال يبسط أكثر ويخفف غي إجراءات دفع هذه الضريبة للخرينة العمومية، وهو ما يلاحظ من خلال ما جاء به قانون المالية من سنة 2017 إلى غاية سنة 2022 في مجال التسديد لدى مكلفي نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وكذلك التعديلات التي مست أساس الضريبة بالإضافة إلى ذلك خفض رقم الأعمال أو الإيرادات المحققة من 15.000.000 دج إلى 8.000.000 دج بموجب التعديل الجديد لقانون المالية 2022، وإخضاع المكلفين الخاضعين للنظام المبسط (المهن الحرة، أطباء، محامين، موثقين.....) إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة أي تقليص نظام الإخضاع إلى نظامين النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

من خلال تحليل نتائج تحصيل الضرائب المختلفة التي تتمثل في (الرسم العقاري، الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، الرسم على المنتجات البترولية، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات، الرسم التطهيري، الرسم على الأكياس البلاستيكية، الرسم على المناجم.....) نجد أنها في تذبذب ارتفعت سنة 2023 إلى 8% وانخفضت سنة 2024 إلى نسبة 7%.

كما أن الإيرادات الجبائية الجمالية المحصلة من طرف المديرية الولائية للضرائب ببرج بوعرييج عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2023 و 2024 حيث بلغت سنة 2024 بـ19473 374 دج وهذا راجع إلى تطبيق قرارات السلطات العمومية لإنعاش النشاط الاقتصادي من جهة وتنفيذ التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية من 2021 إلى 2023 من جهة أخرى، وكذلك إلى تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين نوعية الخدمات للمكلفين بالضريبة، فرقمنة الإدارة الجبائية ساهم بشكل كبير في زيادة الحصيلة الجبائية.

المطلب الرابع : إختبار الفرضيات

أولاً- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على: "تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين فعالية التحصيل الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات، تسريع المعاملات، وتقليل الأخطاء الإدارية".

فقد طرحت الفرضية إمكانية مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين فعالية التحصيل الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات، تسريع المعاملات، وتقليل الأخطاء الإدارية، وقد تم دراسة أثر الرقمنة الجبائية على التحصيل الضريبي في الفترة (2020-2024) على مستوى المديرية الولائية للضرائب بـرج بوعريـريـج، وعلى ضوء البيانات الكمية المسجلة بشأن تزايد استعمال الخدمات الرقمية لدى المديرية العامة للضرائب (من 1,749,759 زيارة في 2020 إلى 5,391,491 زيارة في 2024). الملاحظ في (الجدول رقم 01)، وإلى جانب الارتفاع الملحوظ في عدد الملفات المعالجة عبر "جبائتك" بالمركز الجبائي لولاية برج بوعريـريـج (من 3,814 ملفاً في 2020 إلى 8,054 ملفاً في 2024، بزيادة قدرت بأكثر من 81%) والملاحظ في (الجدول رقم 02)، يتضح له بشكل جلي أن المكلفين يتجهون نحو القنوات الرقمية بشكل متزايد، ما يعكس تبسيط الإجراءات وسرعتها وفائدتها المتصورة لديهم. وتعزز ذلك الأدلة النوعية التي تشير إلى أن "جبائتك" ساهمت في تحفيز التفاعل الرقمي بين الإدارة والمكلف، مما قلص أوقات إنجاز المعاملات وخفض احتمالات الأخطاء الإدارية الناتجة عن المعالجة اليدوية، فضلاً عن تحسين جودة الخدمات وتقليل الاكتظاظ وطوابير الانتظار الداخلي والخارجي.

وبناءً على هذا المزيج من الأدلة الكمية والكيفية، يمكن استنتاج أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم في تحسين فعالية التحصيل الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات، تسريع المعاملات، وتقليل الأخطاء الإدارية. وبالتالي ندعم صحة الفرضية الأولى.

ثانياً- الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على: "تؤدي الرقمنة إلى تقليص الوقت والجهد المبذولين من طرف الإدارة والمكلفين بالضريبة، مما ينعكس إيجاباً على أداء الإدارة الجبائية".

فقد طرحت الفرضية أن الرقمنة تؤدي إلى تقليص الوقت والجهد المبذولين من طرف الإدارة والمكلفين بالضريبة، مما ينعكس إيجاباً على أداء الإدارة الجبائية، وإنطلاقاً من المعطيات الكمية المتعلقة بزيادة استخدام القنوات الرقمية، لاسيما من خلال تزايد زيارات الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب الموضحة في (الجدول رقم 01) وارتفاع عدد الملفات المسيرة عبر منصة "جبائتك" (الجدول رقم 02)، يتضح أن شريحة واسعة من المكلفين باتت تعتمد على الوسائل الرقمية بدلاً من الحضور الميداني التقليدي، وهو ما يعكس انخفاضاً ملموساً في الوقت والجهد المبذولين سواء من طرف المكلف أو الإدارة، ورغم محدودية عدد

المنخرطين في بوابة "مساهمتك" خلال سنة 2024 (13 منخرطاً فقط) والملاحظ في (الجدول رقم 03)، فإن مجرد إتاحتها يعد خطوة نحو تقليص الإيداع الورقي والزيارات المتكررة، ما يمهد لتوسيع تبني الرقمنة مستقبلاً. وتدعم هذه القراءة ما ورد في الدراسة من توصيفات نوعية تؤكد أن رقمنة الخدمات خصوصاً "جبائتك" و"مساهمتك" ساهمت في الحد من الطوابير وتحسين ظروف العمل داخل المكاتب بما يعكس تحسناً في الأداء الداخلي، كما أن تمكين المكلف من متابعة وضعيته الجبائية بشكل فوري عبر المنصات الرقمية يعزز الشفافية ويُقلل من الحاجة إلى الاتصالات أو الاستفسارات المتكررة. وعلى الرغم من بعض التحديات التقنية ونقص الكفاءات الرقمية لدى بعض الفئات، تبقى الرقمنة وسيلة فعالة في تقليص الوقت والجهد المبذولين في المعاملات الجبائية.

وبناءً على المعطيات السابقة، يمكن استنتاج أن الرقمنة تؤدي إلى تقليص الوقت والجهد المبذولين من طرف الإدارة والمكلفين بالضريبة، مما ينعكس إيجاباً على أداء الإدارة الجبائية، وبالتالي دعم صحة الفرضية الثانية.

ثالثاً - الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على: "يساهم استخدام الأنظمة الرقمية في تحسين الرقابة الجبائية من خلال المساعدة في تتبع التصريحات بدقة، وحصص عدد المتهربين ضريبياً".

فقد طرحت الفرضية أن استخدام الأنظمة الرقمية يساهم في تحسين الرقابة الجبائية من خلال المساعدة في تتبع التصريحات بدقة، وحصص عدد المتهربين ضريبياً، وعلى الرغم من غياب بيانات إحصائية مباشرة حول معدلات التهرب الضريبي قبل وبعد تطبيق الرقمنة، فإن المؤشرات الكمية والنوعية المتوفرة في الفصل التطبيقي تسمح باستخلاص دلالات واضحة تدعم الفرضية القائلة بأن الرقمنة تُعزز الرقابة الجبائية. فالزيادة المستمرة في عدد الملفات الرقمية المسيرة عبر منصة "جبائتك" توحى بأن حجم المعاملات الجبائية المُعالجة إلكترونياً بات أكبر، مما يتيح تتبعها ورقابتها بشكل أكثر دقة وفعالية، خاصة في ظل البنية المشفرة التي تفرضها المعالجة الرقمية، كما تعكس الأعداد المرتفعة لزيارات الموقع الإلكتروني تزايد التفاعل الرقمي، وبالتالي توسيع قاعدة البيانات الجبائية التي يمكن استخدامها لاحقاً في التحليل والكشف عن حالات التهرب، وتدعم الأدلة النوعية هذه القراءة، إذ أشار التقرير إلى أن الدفع الإلكتروني ومتابعة الوضعيات الجبائية عبر المنصات قد عززا من مستوى الشفافية والامتثال الطوعي، وساهما في تقليص هامش التلاعب أو الإهمال، سواء من طرف المكلف أو حتى من داخل الإدارة نفسها. كما أن توفر السجلات الرقمية يساعد على تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الإدارية، مما يُضيق هامش استغلال الثغرات القانونية. وبالتالي، فإن الرقمنة وإن لم تُترجم بعد إلى مؤشرات كمية دقيقة حول انخفاض حالات التهرب تبدو وفق المعطيات الحالية أداة فعالة في تحسين الرقابة

الجبائية، على أن استكمال هذا الدور يظل مشروطاً بتطوير البنية التحتية التقنية، وربط الأنظمة البيئية، وتعزيز التنسيق بين المصالح الرقابية.

وعليه، يمكن أن ندعم صحة الفرضية من الناحية النوعية لكن لا نؤكد لها، مع الحاجة إلى دراسات لاحقة تقيس الأثر الرقمي على سلوك المتهربين بشكل أكثر دقة وموضوعية.

رابعاً- إختبار الفرضية الرئيسية:

من خلال ما سبق من نتائج إختبار الفرضيات الفرعية والتي أكدت صحتها، نستخلص صحة الفرضية الرئيسية القائلة: "تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي بشكل كبير".

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي، تم الوقوف على واقع رقمنة الإدارة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج، حيث أظهرت المعطيات أن الرقمنة بدأت تحدث تحولاً إيجابياً في عملية التحصيل، من خلال تقليص الوقت، وتحسين التنظيم، وتسهيل التعامل على المكلفين؛ إلا أن النتائج بينت أيضاً أن هذا التحول لا يزال يواجه صعوبات عملية، أبرزها: نقص التكوين، وبعض الأعطال التقنية، وضعف تجاوب بعض الفئات مع الآليات الرقمية، مما يستدعي تكثيف الجهود لتطوير التجربة وتعزيز فعاليتها مستقبلاً

الخاتمة

الخاتمة

إن رقمنة الإدارة الجبائية لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة تفرضها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة، خاصة في ظل تزايد الحاجة إلى تحسين أداء التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الجبائي وتعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

من خلال هذه الدراسة التي جمعت بين التحليل النظري والمعالجة التطبيقية على مستوى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج توصلنا إلى أن التحول الرقمي في الإدارة الجبائية ينعكس بشكل مباشر على جودة وفعالية التحصيل وذلك من خلال:

- تبسيط الإجراءات، تقليص الجهد والوقت؛

- تحسين الرقابة ومساهمة نسبية في تقليص النزاعات الجبائية.

وقد ظهرت النتائج المستخلصة من الجانب الميداني أن اعتماد بوابتي "جبايتك" و"مساھمتك" ساعد بشكل معتبر في تحسين الخدمة الجبائية، رغم وجود بعض التحديات المتعلقة بتكوين الموظفين، تأهيل البنية التحتية الرقمية ودرجة تجاوب المكلفين بالضريبة مع هذه الآليات الجديدة.

- اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى "تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين فعالية التحصيل الضريبي من خلال تبسيط

الإجراءات، تسريع المعاملات، وتقليص الأخطاء الإدارية": من خلال تحليل البيانات الكمية للجدول رقم 01 والجدول 02 والبيانات النوعية، إذن نأكد صحتها

الفرضية الثانية "تؤدي الرقمنة إلى تقليص الوقت والجهد المبذولين من طرف الإدارة والمكلفين بالضريبة،

مما ينعكس إيجاباً على أداء الإدارة الجبائية.": من خلال تحليل البيانات الكمية للجدول رقم 03 والبيانات النوعية، إذن نأكد صحتها

الفرضية الثالثة "يُساهم استخدام الأنظمة الرقمية في تحسين الرقابة الجبائية من خلال المساعدة في تتبع

التصريحات بدقة، وحصر عدد المتهربين ضريبياً.": من خلال تحليل البيانات النوعية في الفصل التطبيقي، إذن ندعم صحتها ولكن لا نأكدها.

الفرضية الرئيسية" تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي بشكل كبير" : من خلال البيانات السابقة ودعم صحة الفرضيات الفرعية، إذن، نأكد صحة الفرضية الرئيسية

- نتائج الدراسة :

- الرقمنة ساهمت في تقليص الإجراءات الورقية والبيروقراطية؛
- ساعدت على تحسين حصر المكلفين وتحديد المتهربين الجبائين؛
- وجود تفاوت في كفاءة تطبيق الرقمنة بين المفتشيات المختلفة؛
- ضعف التكوين الرقمي لبعض الموظفين يؤثر على فعالية الأنظمة؛
- غياب قاعدة بيانات متكاملة يحد من توظيف الرقمنة بكامل طاقتها.

- الاقتراحات:

- تكثيف برامج التكوين والتحسين لفائدة موظفي الإدارة الجبائية حول استخدام الانظمة الرقمية؛
- تحسين البنية التحتية الرقمية وتوحيد نظم المعلومات على المستوى الوطني؛
- اعتماد نظام معلومات مركزي يساعد على تحليل بيانات المكلفين بشكل آني وفعال؛
- تطوير آليات التحفيز والتوعية لدى المكلفين بالضريبة من أجل تعزيز الثقة والتجاوب مع الرقمنة؛
- ضرورة مراجعة بعض القوانين الجبائية لتتماشى مع مقتضيات الرقمنة.

- آفاق الدراسة :

1. تعميم نتائج الرقمنة على مستوى مديريات أخرى من مختلف الولايات: نتائج الدراسة الحالية حول الرقمنة يمكن أن تُستخدم كنموذج يمكن تعميمه على الادارات الضريبية في ولايات أخرى، من أجل تحسين الأداء التسييري؛
2. دراسة تأثير الرقمنة على سلوك المكلفين: دراسة كيف تؤثر الرقمنة على الموظفين أو العاملين، سواء من حيث التفاعل مع التكنولوجيا أو تغيير سلوكهم المهني نتيجة استخدامها (مثل تقليل الأخطاء، زيادة الدقة، الالتزام بالمواعيد،...).

3. استخدام منهجية كمية وكيفية لدراسة العلاقة بين الرقمنة ومردودية التحصيل: المنهج الكمي الذي يعتمد على الأرقام والإحصائيات لقياس أثر الرقمنة على نتائج الطلاب. والمنهج الكيفي الذي يعتمد على المقابلات أو الملاحظة لدراسة تأثير الرقمنة من منظور كيفي أعمق. والهدف هو تحليل العلاقة بين الرقمنة والتحصيل الدراسي بشكل أكثر دقة وموضوعية؛
4. تحليل الأثر المالي المباشر للرقمنة على الميزانية العامة للدوائر: أي إجراء تحليل (التكلفة-العائد) للرقمنة من الناحية المالية، وذلك بدراسة كم من الأموال تم استثماره في الرقمنة، وما هي العائدات الناتجة عنها. (مثلاً: تقليل استعمال الورق، تقليص الوقت، تقليل الأخطاء،...). الهدف هو معرفة إن كانت الرقمنة مجدية اقتصادياً على مستوى ميزانية الدائرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. البطريق أحمد يونس. (1998). النظم الضريبية. لبنان: دار الجامعة اللبنانية.
2. بوزيدة حميد. (2010). جباية المؤسسات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية
3. زغود علي. (2006). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. علاء عبد الرزاق السالمي. (2008). الإدارة الإلكترونية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
5. محمد سمير أحمد. (2009). الإدارة الإلكترونية (المجلد 01). عمان: دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
6. نجم عبود نجم. (2009). الإدارة والمعرفة الإلكترونية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

المذكرات والأطروحات

7. داودي محمد. (2006). الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر. رسالة ماجستير تخصص المالية العامة. تلمسان، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد.
8. داودي محمد. (2006). الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر. رسالة ماجستير تخصص المالية العامة. تلمسان، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد.
9. سهيلة مهري. (2006). المكتبة الرقمية في الجزائر. رسالة ماجستير. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإجتماعية .
10. سهيلة مهري. (2006). المكتبة الرقمية في الجزائر. رسالة ماجستير. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإجتماعية .
11. شيلي أحلام. (2020). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير موانئ البحرية الجزائرية . أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير. سطيف، الجزائر: كلية العلوم افقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1.
12. شيلي أحلام. (2020). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير موانئ البحرية الجزائرية . أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير. سطيف، الجزائر: كلية العلوم افقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1.
13. لطفي بن الشيخ. (بلا تاريخ). مداخلة بعنة ان متطلبات تطبيق الرقمنة فتح.

المجلات والملتقيات

14. بارش عيسى، و بليمان يمينة. (2021). التحصيل الجبائي في الجزائر. العلوم الإنسانية.
15. بن محمد رابح، و قتال عبد العزيز. (2022). واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية. مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، العدد 02.
16. بوزيان فيصل، و محي الدين محمود عمر. (2021). عصرية الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. مجلة دراسات إقتصادية، العدد 01.
17. جناي محمد علاء الدين بو معد سمية. (2023). رقمنة التحصيل الضريبي كافية لضمان الإيرادات الضريبية. البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 22.
18. حنيش أحمد. (2022). إنعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية، العدد 02.
19. خروبي هني، و جيلالي عياد غلام الله. (06 جويلية 2022). إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر. مجلة اقتصاد والتنمية البشرية.
20. رمزي حمش، و سامية بوضياف. (2021). فعالية عناصر الإدارة الجبائية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية. مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، العدد 01..
21. زين يونس، و قناص علي. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرية الإدارة الجبائية. مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 02.
22. شعباني لطفي، و آخرون. (06 و 08 نوفمبر 2017). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري. المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتمتية. عمان، الأردن.
23. شقق الحسين، و بشيش عبد المالك. (2023). مداخلة بعنوان " متطلبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر لمواجهة مظاهر التهرب الضريبي". الملتقى الوطني حول " تحديث رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي". قالمة، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.
24. عباني لطفي، و آخرون. (06 و 08 نوفمبر 2017). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري. المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتمتية. عمان، الأردن.
25. عبد السلام عبد اللاوي . (2017). أهمية الرقمنة الإدارة في عصرية وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر. مجلة صوت القانون.

26. عزوز منير ، و مسقم مريم. (2020). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. مجلة طيبة للدراسات العلمية الأكاديمية .
27. فاطمة مفتاح، و هوارية بن حليلة. (2022). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية واقع وتحديات. المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01.
28. كاميليا بوكره. (2023). إنعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 31.
29. لطفي بن الشيخ. (2023). مداخلة بعنوان " متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية". الملتقى الوطني حول " تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي". ميلة، الجزائر: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة.
30. مشقق الحسين، و بشيش عبد المالك. (2023). مداخلة بعنوان " متطلبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر لمواجهة مظاهر التهرب الضريبي". الملتقى الوطني حول " تحديث رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي". قالمة، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.
31. ميمون عماد، و لعربية محمد. (2020). دور الحكومة الضريبية في زيادة التحصيل الضريبي. مداخلة مقدمو إلى الملتقى الوطني حول " دور الحكومة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر الوقاع والطموح". المدية، الجزائر: جامعة بني فارس.
32. ميمون عماد، و لعربية محمد. (2020). دور الحكومة الضريبية في زيادة التحصيل الضريبي. مداخلة مقدمو إلى الملتقى الوطني حول " دور الحكومة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر الوقاع والطموح". المدية، الجزائر: جامعة بني فارس المدية.

المواقع الإلكترونية

www.mfdgi.gov.dz

amf: www.amf.org.ae

الملاحق

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE SETIF..
DIRECTION DES BORDJ BOU ARRERIDJ

TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES
Arrêtée à la Fin du Mois de DECEMBRE 2020
En Milliers de DA

NATURE DES DES IMPOTS ET TAXES	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECET	TOTAL RECOUV DIW
IRG SALAIRES	699,603	190,113	2,919,468	3,809,184
IRG AUTRES	470,926	44,701	2,220,677	2,736,303
IBS	896,000	0	27,350	923,349
DROIT D'ENREGISTREMENT	0	2,317	560,758	563,075
DROIT DE TIMBRE (100%)	68,505	38,811	307,668	414,984
TVA/Intérieure (100%)	2,324,945	1,368	228,824	2,555,138
TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
TAP	1,538,663	7,723	203,266	1,749,653
IFU	62	70,977	380,677	451,716
TIC/Tabacs	0	0	0	0
TIC/Bières	0	0	0	0
TPP	0	0	0	0
Autres impôts divers sur les affaires	2,058	0	0	2,058
Impôts indirects	15,559	137	4,222	19,918
Produits divers du budget, dont	119,577	12,087	509,601	641,266
- TDB	117,147	20	2,276	119,443
TF (Taxe Foncière)	0	0	20,303	20,303
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures ménagères)	0	0	6,296	6,296
Autres	46,645	7,155	168,637	222,436
Fiscalité pétrolière				
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT BRUT PAR PRODUIT	6,182,543	375,390	7,557,747	14,115,680

TABLEAU 2: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS PAR BUDGET BENEFICIAIRE

Arrêtée à la Fin du Mois de DECEMBRE 2020

En Milliers de DA		RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RI	TOTAL RECOUV DIW
Sect.	BUDGET				
1	ETAT (A)+(B)	4,014,141	312,808	6,730,967	11,057,916
	Fiscalité Ordinaire (A)	4,014,141	312,808	6,730,967	11,278,092
	IRG Salaires	699,603	190,113	2,919,468	3,809,184
	IRG AUTRES	470,926	42,203	2,197,908	2,711,036
	IBS	896,000	0	27,350	923,349
	Autres contributions directes,	373	33,614	192,447	226,434
	dont IFU	30	33,614	186,532	220,176
	DROIT DENREGISTREMENT	0	2,317	560,758	563,075
	DROIT DE TIMBRE	68,505	32,598	234,232	335,335
	TVA/Intérieure	1,743,709	1,026	171,618	1,916,353
	TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
	TIC/Tabacs	0	0	0	0
	TIC/Bières	0	0	0	0
	TPP	0	0	0	0
	Autres impôts divers sur les affaires	2,058	0	0	2,058
	IMPOTS INDIRECTS	13,501	137	4,222	17,860
	PRODUITS DIVERS DU BUDGET	119,467	10,800	422,965	553,232
	Fiscalité Pétrolière (B)				
2	COLLECTIVITES LOCALES	2,120,075	51,002	600,839	2,771,915
	COMMUNES	1,248,037	37,722	359,629	1,645,388
	WILAYAS	446,215	5,670	77,981	529,866
	CAISSE DE SOLID, ET DE GARAN, DES COLLEC, LOC, (CSGCL)	425,822	7,610	163,228	596,661
3	FONDS SPECIAUX	47,889	9,925	208,053	265,866
4	AUTRES(chambres de comm,et artis, et FRC/Commerce)	438	1,655	17,889	19,983
	TOTAL GENERAL PAR BUDGET BENEFICIAIRE	6,182,543	375,390	7,557,747	14,115,680

2021

TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

NATURE DES DES IMPOTS ET TAXES	En Milliers de DA			
	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	TOTAL RECOUV DIW
IRG SALAIRES	639,026	188,067	3,011,324	3,838,418
IRG AUTRES	451,372	39,265	2,359,092	2,849,730
IBS	1,024,409	2,207	50,752	1,077,368
DROIT D'ENREGISTREMENT	0	3,002	760,181	763,183
DROIT DE TIMBRE (100%)	82,199	40,622	336,993	459,813
TVA/Intérieure (100%)	2,475,542	6,612	314,429	2,796,583
TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
TAP	1,613,097	10,345	259,583	1,883,025
IFU	1,098	82,944	453,455	537,497
TIC/Tabacs	0	0	0	0
TIC/Bières	0	0	0	0
TIC/Autres	0	0	0	0
TPP	0	0	0	0
Autres impôts divers sur les affaires	1,001	0	0	1,001
Impôts indirects	34,670	472	4,793	39,935
Produits divers du budget, dont	115,125	14,697	263,986	393,808
- TDB	112,601	0	2,935	115,537
TF (Taxe Foncière)	0	0	27,913	27,913
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures r	0	0	7,885	7,885
Autres	70,056	11,103	189,396	270,556
Fiscalité pétrolière				
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT B	6,507,597	399,336	8,039,782	14,946,715

TABLEAU 2: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS PAR BUDGET BENEFICIAIRE

0

En Milliers de DA					
Sect.	BUDGET	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RI	TOTAL RECOUV DIW
1	ETAT (A)+(B)	4,204,706	322,038	7,081,665	11,608,409
	Fiscalité Ordinaire (A)	4,204,706	322,038	7,081,665	11,871,782
	IRG Salaires	639,026	188,067	3,011,324	3,838,418
	IRG AUTRES	451,372	35,790	2,321,602	2,808,764
	IBS	1,024,409	2,207	50,752	1,077,368
	Autres contributions direc	671	40,642	225,865	267,179
	dont IFU	538	40,642	222,193	263,373
	DROIT DENREGISTREMENT	0	3,002	760,181	763,183
	DROIT DE TIMBRE	81,774	34,374	259,033	375,181
	TVA/Intérieure	1,856,657	4,959	235,822	2,097,437
	TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
	TIC/Tabacs	0	0	0	0
	TIC/Bières	0	0	0	0
	TIC/Autres	0	0	0	0
	TPP	0	0	0	0
	Autres impôts divers sur l	1,001	0	0	1,001
	IMPOTS INDIRECTS	34,670	472	4,793	39,935
	PRODUITS DIVERS DU BUD	115,125	12,525	212,293	339,943
	Fiscalité Pétrolière (B)				
2	COLLECTIVITES LOCALES	2,232,548	60,764	713,130	3,006,442
	COMMUNES	1,312,640	44,349	458,589	1,815,579
	WILAYAS	467,853	7,147	97,952	572,952
	CAISSE DE SOLID, ET DE G	452,054	9,267	156,589	617,911
3	FONDS SPECIAUX	69,951	15,609	235,103	320,663
4	AUTRES(chambres de con	393	926	9,883	11,202
	TOTAL GENERAL PAR BUDGET BENEFICI	6,507,597	399,336	8,039,782	14,946,715

MF/DGI/DGRMPM/DRRFL

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE : SETIF.

DIRECTION DES IMPOTS:BORDJ BOU ARRARIDJ

TABLEAU 1 : SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS PAR PRODUITS

SITUATION ABREGEE DES STATISTIQUE DES RECOUVREMENTS

Arrêtée à la Fin du Mois de DECEMBRE 2022

NATURE DES DES IMPOTS ET TAXES	En Milliers de DA			
	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	TOTAL RECOUV DIW
IRG SALAIRES	498,874	172,493	2,760,953	3,432,320
IRG AUTRES	568,948	49,245	2,301,146	2,919,339
IBS	957,645	0	59,253	1,016,898
DROIT D'ENREGISTREMENT	0	2,774	777,216	779,990
DROIT DE TIMBRE (100%)	81,400	46,904	369,448	497,751
TVA/Intérieure (100%)	2,684,428	1,598	360,182	3,046,208
TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
TAP	1,133,192	9,645	267,599	1,410,436
IFU	180	85,328	550,171	635,678
TIC/Tabacs	0	0	0	0
TIC/Bières	0	0	0	0
TPP	0	0	0	0
Autres impôts divers sur les affaires	522	0	1,647	2,169
Impôts indirects	49,075	207	6,077	55,360
Produits divers du budget, dont	72,483	4,262	311,928	388,673
- TDB	64,077	0	2,507	66,585
TF (Taxe Foncière)	0	0	14,306	14,306
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures ménagères)	0	0	4,164	4,164
Autres	120,428	17,758	306,631	444,817
Fiscalité pétrolière				-
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT BRUT PAR PROD	6,167,173	390,214	8,090,722	14,648,108

TABLEAU 2 : SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS PAR BUDGET BENEFICIAIRE

En Milliers de DA					
Sect.	BUDGET	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	TOTAL RECOUV DIW
1	ETAT (A)+(B)	4,277,633	312,131	6,994,474	11,584,238
	Fiscalité Ordinaire (A)	4,277,633	312,131	6,994,474	11,895,720
	IRG Salaires	498,874	172,493	2,760,953	3,432,320
	IRG AUTRES	568,948	46,276	2,263,329	2,878,553
	IBS	957,645	0	59,253	1,016,898
	Autres contributions directes,	35,372	41,876	273,948	351,197
	dont IFU	88	41,811	269,584	311,482
	DROIT DENREGISTREMENT	0	2,774	777,216	779,990
	DROIT DE TIMBRE	81,393	43,045	316,961	441,399
	TVA/Intérieure	2,013,321	1,198	270,137	2,284,656
	TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
	TIC/Tabacs	0	0	0	0
	TIC/Bières	0	0	0	0
	TPP	0	0	0	0
	Autres impôts divers sur les affaires	522	0	1,647	2,169
	IMPOTS INDIRECTS	49,075	207	6,077	55,360
	PRODUITS DIVERS DU BUDGET	72,483	4,262	264,952	341,696
	Fiscalité Pétrolière (B)				-
2	COLLECTIVITES LOCALES	1,804,389	59,542	930,310	2,794,241
	COMMUNES	1,016,422	43,839	652,857	1,713,118
	WILAYAS	328,635	7,063	105,750	441,448
	CAISSE DE SOLID, ET DE GARAN,DES COL	459,333	8,640	171,703	639,675
3	FONDS SPECIAUX	85,150	16,373	150,441	251,964
4	AUTRES(chambres de comm,et artis, et f	1	2,167	15,497	17,666
	TOTAL GENERAL PAR BUDGET BENEFICIAIRE	6,167,173	390,214	8,090,722	14,648,108

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES le mois de DECEMBRE 2023
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE SETIF.
 DIRECTION DES IMPOTS BORDJ BOU ARARRIDJ
 TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

En milliers de DA

NATURE DES IMPOTS ET TAXES	DIW			TOTAL RECOUV DIW
	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTE	
IRG SALAIRES	546,764	248,101	3,985,818	4,780,683
IRG AUTRES	705,772	57,613	2,409,687	3,173,072
IBS	1,197,715	23	38,563	1,236,300
DROIT D'ENREGISTREMENT	0	4,741	1,063,197	1,067,938
DROIT DE TIMBRE (100%)	129,690	64,081	489,766	683,538
TVA/Intérieure (100%)	3,007,723	2,046	180,081	3,189,849
TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
TAP	1,240,709	3,591	128,166	1,372,465
IFU	4,187	116,155	602,345	722,686
TIC/Tabacs	0	0	0	0
TIC/Bières	0	0	0	0
TPP	0	0	0	0
Autres impôts divers sur les affaires	666	0	8,120	8,787
Impôts indirects	27,876	91	8,149	36,116
Produits divers du budget, dont	144,172	12,818	369,148	526,139
- TDB	141,983	0	1,089	143,073
TF (Taxe Foncière)	0	2,497	11,984	14,481
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures r	0	410	4,865	5,275
Autres	218,706	27,668	288,403	534,777
Fiscalité pétrolière				
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT B	7,223,979	539,834	9,588,293	17,352,107

TABLEAU 2: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS PAR BUDGET BENEFICIAIRE

En milliers de DA

Sect.	BUDGET	DIW			TOTAL RECOUV DIW
		RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTE	
1	ETAT (A)+(B)	5,125,973	437,534	8,679,975	14,243,482
	Fiscalité Ordinaire (A)	5,125,973	437,534	8,679,975	14,243,482
	IRG Salaires	546,764	248,101	3,985,818	4,780,683
	IRG AUTRES	705,772	54,566	2,372,471	3,132,809
	IBS	1,197,715	23	38,563	1,236,300
	Autres contributions direc	116,873	57,398	310,837	485,108
	dont IFU	2,051	56,916	295,149	354,116
	DROIT DENREGISTREMENT	0	4,741	1,063,197	1,067,938
	DROIT DE TIMBRE	129,690	58,261	438,389	626,340
	TVA/Intérieure	2,255,792	1,534	135,060	2,392,387
	TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
	TIC/Tabacs	0	0	0	0
	TIC/Bières	0	0	0	0
	TPP	0	0	0	0
	Autres impôts divers sur l	1,320	0	8,120	9,440
	IMPOTS INDIRECTS	27,876	91	8,149	36,116
	PRODUITS DIVERS DU BU	144,172	12,818	319,371	476,361
	Fiscalité Pétrolière (B)				
2	COLLECTIVITES LOCALES	1,995,127	73,941	782,635	2,851,703
	COMMUNES	1,121,709	55,281	561,836	1,738,826
	WILAYAS	360,015	6,849	67,285	434,149
	CAISSE DE SOLID, ET DE G	513,403	11,811	153,513	678,727
3	FONDS SPECIAUX	102,826	25,203	111,197	239,227
4	AUTRES (chambres de cor	53	3,156	14,487	17,696
	TOTAL GENERAL PAR BUDGET BENEFICIA	7,223,979	539,834	9,588,293	17,352,107

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE SETIF.
 DIRECTION DES :BORDJ BOU ARARRIDJ le mois de DECEMBRE 2024
 TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

En Milliers de DA

NATURE DES IMPOTS ET TAXES		DIW			TOTAL RECOUV DIW
		RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	
IRG SALAIRES		681,488	3,897,155	1,269,687	5,848,330
	IRG traitements fo	0	3,301,457	1,236,567	4,538,024
	IRG salaires secteu	681,488	595,697	33,120	1,310,306
IRG AUTRES		981,885	2,329,000	411,297	3,722,181
IBS		1,557,368	17,561	0	1,574,929
DROIT D'ENREGISTREMENT		0	1,133,895	95,364	1,229,259
DROIT DE TIMBRE		218,558	384,856	241,129	844,543
TVA/Intérieure		3,568,361	31,077	11,902	3,611,339
TAP		462,356	6,274	6,540	475,169
IFU		30,849	473,077	397,390	901,317
TIC/Tabacs		0	0	0	0
TIC/Bières		0	0	0	0
TPP		0	0	0	0
TLSTCH		0	0	0	0
TLSAM		10,766	2,123	12,919	25,807
Autres impôts divers sur les affaires		31,695	5,016	527	37,237
Impôts indirects		38,571	7,433	1,103	47,107
Produits divers du budget, dont		123,278	373,486	112,840	609,604
	- TDB	120,153	0	0	120,153
TF (Taxe Foncière)		0	21,328	13,075	34,402
TEOM		0	5,820	4,964	10,784
Autres		211,303	190,808	99,255	501,366
Fiscalité pétrolière		0	0	0	0
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT BR		7,916,478	8,878,908	2,677,988	19,473,374

TABLEAU 2: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS PAR BUDGET BENEFICIAIRE

En Milliers de DA

Sect.	BUDGET	DIW			TOTAL RECOUV DIW
		RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	
1	ETAT	6,895,879	8,280,753	2,297,371	17,474,003
A	Fiscalité Ordinaire	6,895,879	8,280,753	2,297,371	17,474,003
	IRG Salaires	681,488	3,897,155	1,269,687	5,848,330
	IRG AUTRES	981,885	2,301,280	393,707	3,676,871
	IBS	1,557,368	17,561	0	1,574,929
	IFU	15,116	231,808	194,721	441,645
	Taxe de la Formatic	112,861	5,509	1,296	119,666
	Autres contribution	0	1,071	19	1,090
	DROIT DENREGISTR	0	1,133,895	95,364	1,229,259
	DROIT DE TIMBRE	215,216	323,470	213,434	752,119
	TVA/Intérieure	2,676,270	23,307	8,926	2,708,504
	TIC/Tabacs	0	0	0	0
	TIC/Bières	0	0	0	0
	Autres impôts dive	31,695	5,016	527	37,237
	dont: TEE	31,695	0	0	31,695
	IMPOTS INDIRECTS	38,571	7,433	1,103	47,107
	PRODUITS DIVERS D	585,409	333,249	118,587	1,037,245
B	Fiscalité pétrolière	0	0	0	0
2	COLLECTIVITES LOC	927,341	504,337	324,364	1,756,042
	COMMUNES	381,999	350,670	252,990	985,659
	WILAYAS	4,664	24,269	23,616	52,550
	CAISSE DE SOLID, E	540,678	129,398	47,758	717,833
3	FONDS SPECIAUX	92,752	78,338	46,902	217,992
4	AUTRES (chambres	506	15,480	9,351	25,337
TOTAL GENERAL PAR BUDGET BENEFICIA		7,916,478	8,878,908	2,677,988	19,473,374



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم:

المسيلة في:

رقم:

إلى السيد: مدير الضرائب لولاية...
السبب: لطلب الترخيص...

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: تخصص: من أجل:
فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسستكم.
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	بديار فطيرمة	280120240101483226	119800995025650004	
02	رحماني شيماء	28035077675	110017013003200000	
عنوان المذكرة:				
مادة:				
المشرف (الاسم واللقب و الإمضاء)				
هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)				
رئيس القسم (الإمضاء والختم)				

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المميلة
University Mohamed BOUDIAF of M'silla

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التصيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا المضي أسفله،

الإسم: قسطيمنت اللقب: الديبان
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207056187 والصادرة بتاريخ: 2011/10/16
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة: ماجستير عنوانه:
دراسة تحليلية للمدعية الولائية للصيرانية على التخصيص في الصيرانية
دراسة حالية: المدعية الولائية للصيرانية يرجح يوم: 09/06/2025

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 09/06/2025

الامضاء



المخلص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في الجزائر، وذلك في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الإدارة بفعل التطور التكنولوجي والاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية، ولإبراز واقع التحصيل الضريبي في ظل الرقمنة استعانة بالنتائج المحققة في المديرية الولائية للضرائب برج بوعرييج كنموذج للدراسة نظرا لما تشهده من جهود في هذا المجال، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي (من خلال دراسة ميدانية)

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن رقمنة الإدارة الجبائية ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال ابتكار تفاعل رقمي بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية وتبسيط الإجراءات الجبائية وتسريع عمليات التصريح والدفع وهذا يجعل المكلفين أكثر وعيا لمتطلبات الالتزام الضريبي الذي يلعب دورا كبيرا في زيادة التحصيل الضريبي غير أن الحصيلة الجبائية لم ترقى إلى المستوى المطلوب بعد، لذا لابد من ضرورة استكمال باقي الإجراءات الرقمية من تعميم الأنظمة الإلكترونية بين المصالح الجبائية المختلفة

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الجبائية، التحصيل الضريبي، المديرية الولائية للضرائب برج بوعرييج .

Summary in English

This study aims to shed light on the impact of the digitalization of the tax administration on tax collection in Algeria, in light of the profound transformations occurring in public administration due to technological advancements and the increasing reliance on digital systems. To illustrate the reality of tax collection in the context of digitalization, the study focuses on the Directorate of Taxation of the Wilaya of Bordj Bou Arréridj as a case study, given the efforts being made in this field.

To achieve the objectives of the study, a descriptive and analytical approach was adopted (through a field study).

The results of the study revealed that the digitalization of the tax administration has significantly contributed to improving the efficiency of tax collection by fostering digital interaction between taxpayers and the tax administration, simplifying tax procedures, and accelerating declaration and payment processes. This has led to greater awareness among taxpayers regarding their tax obligations, which plays a crucial role in increasing tax collection. However, the overall tax revenue has not yet reached the desired level. Therefore, it is necessary to complete the digitalization process by generalizing electronic systems across the different tax departments.

Suggested keywords : Digitalization, tax administration, tax collection, Directorate of Taxation of the Wilaya of Bordj Bou Arréridj.

